حملات القمع والإرهاب مستمرة ضد المناضلين المغاربة

الاختيار الثوري

العدد 45
مارس 1980
الثمن 2 ف

ALIKHTIAR - ATHAOURI · REVUE MENSUELLE MAROCAINE

- ماذا يُحضّر من جديد للصحراء المغربية ؟
- مأزق السياسة الاقتصادية المغربية
- كيف تصبح الوداديات ديمقراطية ؟

دراسة

الحركة اليسينية في الوطن العربي
آفاق مواجهتها

النظام يكذب بنفسه اسطورة "المسلسل الديمقراطي"

تتعرض بلادنا، على يد النظام وأجهزته، لحملة قمعية تكاد تشمل كل القطاعات الاجتماعية.

لقد دشنت هذه الحملة بالاجراءات التعسفية اللاانسانية التي اتخذت في حق الفلاحين باقليم بني ملال، لمرجد مطالبتهم بحقهم في الارض سلبها منهم السماسرة المحميين بالسلطة وأعوانها. لمجرد المطالبة بحق مشروع هوجم الفلاحون بوسائل العنف المعتادة، واعتقل ما لا يقل عن ١٨٠ منهم، بعد أن أصيب العديد بجراح، ثم لفقت محاكمة أصدرت، زورا، احكاما بثلاث سنوات سجنا نافذة في حق أربعة فلاحين، وسنتان نافذة في حق ١١، و ستة أشهر موقوفة التنفيذ في حق ١٢ آخرين...

وجاءت هذه الاجراءات التي استهدفت الفلاحين، في أعقاب القمع الاقتصادى والاجتماعي المستمر الذى تتعرض له الطبقة العاملة، كما تجلى في اعتقال ومحاكمة العديد من المناضلين النقابيين، وطرد المئات منهم من شغلهم وحرمانهم من لقمة عيش عائلاتهم، وذلك بتحدى كامل حتى للقوانين الشبه استعمارية التي لا زالت سائدة، والاصرار على القمع الاقتصادى بتجاهل ومواجهة أبسط المطالب المشروعة، كما هو الشان بالنسبة للاضراب البطولي الذى يخوضه، بتباث وحزم ومسوءولية، عمال الفوسفاط بخريبكة، هذا فضلا عن المضايقات اليومية كمحاصرة المقرات النقابية، ومنع تجمعات شرعية، ومحاولة ارهاب المناضلين ومنعهم من ممارسة حقوقهم النقابية والديموقراطية.

وتتزاوج هاتين الهجمتين ضد العمال والفلاحين، مع ما تتعرض له الحركة الطلابية من هجمات مماثلة، تجلت على الخصوص في اعتقال عشرات الطلبة في كل من فاس والرباط والدارالبيضاء، وتقديمهم للمحاكمات الصورية، بدعوى "المس بالامن الداخلي"، وفي الهجومات العنيفة التي تمت ضد كلية الحقوق بالدارالبيضاء والمعهد العالي للتجارة ومعهد الرياضة، وما ترتب عن ذلك من اصابة الطالبات والطلبة جسديا، ومنعهم من ممارسة حقهم في التجمع والتنظيم النقابي، ثم اغلاق عدد من الكليات والمعاهد بقرارات جائرة، تدل على مدى اهتمام النظام بالمشاكل التعليمية ببلادنا...

وتاخذ هذه الحملة القمعية الشاملة الموجهة ضد الفلاحين والعمال والطلبة طابعها السياسي الواضح عندما تستهدف المناضلين التقدميين في مختلف الاقاليم، وتمتد لجمعية حقوق الانسان نفسها، لتوءكد كيف يفهم النظام هذه الحقوق واى اهتمام يعيره للانسان المغربي وطموحاته الديموقراطية.

ان هذه الوقائع، في حقيقتها الاولى العارية، تعبر لوحدها على السياسة الحقيقية التي ينهجها النظام تجاه الجماهير الشعبية المغربية وقضاياها العادلة. انها سياسة الاستغلال الفاحش كاستراتيجية قارة وثابتة، انه القمع المنهجي كوسيلة في الحكم، واداة اساسية لخدمة نفس الاستراتيجية.

واذا كان النظام قد حاول التستر وراء القضية الوطنية ـ التي تجاهلها سنين طويلة ـ لمحاولة التغطية على جوهر سياسته، والتبجح ببناء "مغرب جديد"، مغرب الاجماع الوطني و"المسلسل الديموقراطي"، فانه يعمل يوميا، وبنفسه، على تقديم الدلائل والحجج أنه مستمر في نفس الاساليب القديمة المتجددة.

فاذا كان النظام قد تراجع عن اسلوب المحاكمات السياسية الكبرى التي تعرضت لها الحركة التقدمية في

البقية على ص 15

تكذيب

قامت الاوساط الرسمية المغربية ـ وأخرى غير رسمية ـ بترويج اشاعة مغرضة حول لقاء مزعوم أكون قد قمت به مع أحد المسوءولين في الدولة.

والواضح أن خلفية هذه الاشاعات الكاذبة، هي بالتحديد محاولة يائسة للتغطية عن الاوضاع المزرية المتفاحشة التي يعاني منها شعبنا والتغطية عن القمع الذى يواجه به المناضلون السياسيون والنقابيون، الذين لم ولن يتوانو عن النضال الدوءوب من أجل الحرية والعيش الكريم لجماهيرينا الشعبية، مهما كانت الموءامرات، أيا كان مصدرها ومهما بلغت أساليب القمع من الشراسة والتحدى والوحشية.

انني أكذب كل الشائعات المغرضة التي استهدفتني شخصيا تكذيبا قاطعا وأضع أصحابها أمام مسوءولياتهم.

محمد البصرى

٣ فبراير ١٩٨٠

ماذا يُحضَّر من جديد للصحراء المغربية؟

في اطار ما يطبخ من مساومات حول مصير الصحراء المغربية، اجريت مؤخرا عدة لقاءات ومشاورات في أعلى مستوى، كما سجلت عدة مواقف وتصريحات تبشر "بالحل السلمي" المرتقب، وقرب انتهاء "النزاع بين الاطراف المعنية"... ومن اهم هذه التحركات نذكر:

ـ زيارة كارلتون كون مدير "ادارة شمال افريقيا" في وزارة الخارجية الامريكية لكل من تونس وموريطانيا والمغرب والجزائر، والتي "صادفت" زيارة اندريه يونغ للجزائر التي تميزت بتصريحات بشان بيع الاسلحة الامريكية للمغرب "خطأ"، ومحاولاته في الاقناع على ان هذه الاسلحة "يجب ان تساعد المغرب على فتح مفاوضات بهدف ايجاد حل سلمي لنزاع الصحراء". وهذا ما اكده ايضا مساعد وزير الخارجية الامريكية في شؤون الشرق الاوسط حين قال: "هناك امكانية التحرك قريبا نحو اجراء مفاوضات لتسوية مشكلة الصحراء الغربية".

ـ زيارة ملك المغرب للسعودية، والتي جاءت عقب سلسلة من الاتصالات بين الوزير الجزائري الطالب الابراهيمي ومستشاري الملك ومنهم على الخصوص رضى كديرة، والتي تطلبت طائرة عسكرية خاصة لنقل المتشاورين بين الرباط والجزائر العاصمة. والجدير بالذكر ان زيارة الملك للسعودية، قد سبقتها زيارة نفس مساعد وزير الخارجية الامريكي في شؤون الشرق الاوسط، والذى استقبل من طرف الملك بمراكش بعد عودته مباشرة من الرياض.

ـ الاجتماع المقبل الذى سيعقده السفراء الامريكيين ببلدان المغرب العربي في مدريد لتدارس حل يقترحونه على ادارتهم.

اما محتوى هذه اللقاءات والمشاورات، فيبقى بطبيعة الحال مجهولا غامضا بالنسبة لجماهيرنا الشعبية، اذ ليس من طبيعة النظام ان يشركها في اتخاذ القرارات التي تهم مصيرها، ولا حتى اخبارها بما يدور حول هذا المصير. وهو الذى اصر على الاستمرار في معالجة القضية الوطنية بنفس المفهوم والخطط التي انطلق بها منذ البداية: اى بمقياس دعم وتقوية اوضاعه كنظام، والحفاظ على علاقاته المصيرية مع حلفائه الامبرياليين، وبالتالي سجن كل القضية في اطار المساومة مع هؤلاء بما فيه خدمة لمصالحهم. وهذا ما ادى به طوال هذه الفترة الى الامساك بالحبلين: حبل "الوطنية" التي يتظاهر بها داخليا سعيا وراء كسب الشعبية المفقودة والتكفير عن الماضي الحافل بالتخاذل والتواطؤ مع القوات الاجنبية، وحبل اللاوطنية، والتبعية والخضوع لاستراتيجية وسياسة الدوائر الاستعمارية، واطلاق العنان لطبقته الطفيلية تسلب وتنهب كما تشاء تحت تغطية "الاجماع الوطني"، ولاجهزته القمعية ـ وما اكثر تصنيفاتها وتخصصاتها ـ تسلط القمع المنهجي على سائر المناضلين الديموقراطيين بدعوى الحفاظ على "السلم الاجتماعي" الضرورى لتحقيق الوحدة الترابية...

واقبال النظام من جديد على المساومة، تحت اشراف الامبريالية وبايعاز منها، لا يشكل بادرة غريبة من نوعها، بل يندرج في سياق ما تم من تقسيم وتفويت للسيادة تارة، وتناسي وتخلي عن اجزاء من التراب الوطني ـ سبتة ومليلية والجزر الجعفرية ـ تارة اخرى، فضلا عن تجاهل القضية الوطنية بكاملها ازيد من عشرين سنة.

والامبريالية الامريكية ـ وجيبها السعودى ـ لا تفاجئنا هي الاخرى بمبادراتها الاخيرة. فلقد اتسم موقفها باستمرار بالغموض والتارجح ما بين خدمة مصالحها الاقتصادية مع الجزائر، والحفاظ على علاقات "التحالف التاريخي" مع النظام المغربي. لا غرابة اذن، اذا ما رأيناها اليوم تبذل قصارى الجهود لايجاد "التسوية الملائمة"، علها تحافظ على الفوز في الواجهتين: الاقتصادية اولا، والاستراتيجية السياسية ثانيا، علما بان الاول فيه ما يكمل الثاني لتشكيل استراتيجية منسقة بالنسبة للمنطقة، رغم تناقضاتها البراغماتية الظاهرية.

اما الشعب المغربي الطامح الى تحقيق سيادته الوطنية الكاملة ـ والمسلوبة منه سيادته الشعبية نتيجة هيمنة الحكم المطلق ـ فان مصالحه تبقى بطبيعة الحال في الطرف المعاكس والمناقض لكل هذه المساومات والخطط الدخيلة. وهو لا يرضى التنازل على ابسط حقوقه، وبالتالي فان مخططي ومنفذى الطبخة الجديدة المرتقبة، يتحملون لوحدهم مسؤوليتها. ■

مأزق السياسة الاقتصادية اللاشعبية

يعاني اقتصاد بلادنا من أزمة هيكلية، تعود جذورها وأسبابها العميقة الى السياسة اللاشعبية التي ينهجها النظام القائم، والاختيارات الجوهرية التي اختارها سبيلا لتكريس اغتناء حفنة من المستغلين واغراقهم في الترف والبذخ، وفي نفس الوقت ربط كل مرافق الاقتصاد الوطني بالمصالح الاجنبية وتسخيرها لخدمة هذه المصالح. ضدا عن طموحات جماهيرنا الكادحة التي يزداد تفقيرها وتدهور أحوالها المعيشية. واذا كانت هذه الازمة قد طبعت تطور البلاد منذ الاستقلال الشكلي، فانها تعرف منذ الثلاث سنوات الاخيرة مستوى من الحدة والتفاقم لم يسبق له مثيل، كانعكاس لاستيراد أزمة الرأسمال الدولي نفسه كضريبة للتبعية، فضلا عن مظاهر الازمة الداخلية المستمرة.

وهكذا تراجعت نسبة الزيادة في الانتاج من ١٠ ٪ سنة ١٩٧٦ الى ٥ ٪ سنة ١٩٧٧، وانتقل العجز في الميزان التجاري من ٢ الى ٨ مليار درهم. أما الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية التي كانت سنة ١٩٧٦ بنسبة ٨٥٨ ٪ فلقد أصبحت بنسبة ١٢،٥٢ ٪، بينما ارتفعت أسعار المبيعات بالجملة بنسبة ١٥،٥٩ ٪، مما أدى الى انخفاض باهض في القدرة الشرائية لاوسع الجماهير الشعبية، خاصة أن الزيادة في الاسعار مسّت بالاساس المواد الغذائية الضرورية.

وسجل قطاع المناجم، الذى يحتل مركزا أساسيا في الاقتصاد المغربي تراجعا خطيرا، نتيجة انهيار الاسعار في السوق العالمية، ومما أدى الى اغلاق بعض المناجم.

ولقد جاء خطاب الملك، يوم ٦ يونيو ١٩٧٨، والذى قدم خلاله "التصميم الثلاثي" الجديد. ليعترف رسميا بالاوضاع الاقتصادية الخطيرة التي أدت اليها السياسة اللاشعبية الراهنة، والفوارق الطبقية الشاسعة التي ولدتها، وليحاول في نفس الوقت تبرير هذه الاوضاع وايجاد مناخ نفسي "درامي" لتمرير السياسة التعسفية الجديدة، التي لا تأتي في النهاية بأى علاج، بل لم تعمل الا على تكريس الازمة، والسقوط في التناقض الصارخ مع نفسها ...

فجوهر "التصميم الثلاثي" يرتكز على ضرورة تحقيق وقفة في الاقتصاد الوطني بحجة أن نموا سريعا سيزيد في الديون والتبعية للخارج. ومن تم ضرورة نهج سياسة تقشفية صارمة، وتخفيض الواردات بنسبة ٢٠ ٪ بمنع استيراد البضائع من الخارج، وتشجيع السياحة لجلب العملة الصعبة.

وتناقض هذه السياسة الرسمية مع نفسها، تناقض واضح. فالمرافق الحيوية للاقتصاد الوطني (من زراعة ومناجم وصناعة تحويلية) جعلها النظام تخدم أساسا مصالح السوق الخارجية، في حين أنه يريدها أقل نشاطا خلال السنوات الثلاث من التصميم حتى لا تزيد في التبعية. وفي الوقت الذى عمل فيه على حرمان البلاد من صناعة وطنية تلبي الحاجيات الاساسية في التجهيز والتنمية، فانه لا يريد استيراد التجهيزات والالات من الخارج، ويريد في نفس الوقت تجديد التجهيزات والزيادة في مردوديتها ... كيف يريد النظام تعويض النقص الكمي والنوعي في الاطر في الوقت الذى تهيمن فيه سياسة فوضوية، نخبوية لا ديموقراطية على التعليم في مختلف مستوياته؟ كيف يمكنه تعويض مداخل الضريبة على الواردات، بالرغم من الزيادات الباهضة في الضرائب بدعوى التضامن الوطني؟

وفي الوقت الذى يدعي فيه النظام العمل على الحد من التبعية للخارج، هـا هو يقترض في نفس السنة (١٩٧٨) ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار لدى مجموعة من الابناك الاجنبية من بينها بنك أمريكا، وبنك مونريال، ويقترض ٥٦ مليون دولار لدى صندوق النقد الدولي، وبما يعادل ٢٠٠ مليون دولار من اليابان ...

فكان اذن من الطبيعي ان تأتي سنة ١٩٧٨، لتأكد استفحال الاوضاع الاقتصادية العامة، ولتسجل نتائج تزيد سوءا على سوء. فلقد انخفضت مرة أخرى نسبة الزيادة في الاستثمارات العامة والخاصة، انخفاضا في مجموع الرأسمال الخام الثابث بنسبة ١٤ ٪، بينما استمر الميزان التجاري في العجز رغم تحسن ضئيل. وسجلت الميزانية العامة عجزا قدره ٧ مليار درهم ...

أما ميزانية ١٩٧٩، فانها لم تعرف التوازن، رغم الضرائب الجديدة ـ تحت شعار "التضامن الوطني" ـ والتي ترتفع مداخيلها الى ٢٥٠ مليون درهم. فلقد ازدادت مصاريف التسيير بنسبة ٢٠،٦ ٪، والديون العامة بنسبة ١٦،٩ ٪، في حين أن المداخيل لم ترتفع الا بنسبة ١٣،٦ ٪، وظلت في مجملها أضعف من مجموع المصاريف بنسبة ١٠،٠٠ ٪.

ولقد كان لسياسة التقشف المزعومة نتائج خطيرة على عدة مرافق حيوية، وفي مقدمتها قطاع

البقية على ص 15

الأصلاح والمغامرة
وجهان لنفس العملة

في العدد السابق، كنا قد اشرنا الى الحملة المسعورة التي قام ويقوم بها اقطاب التيار الاصلاحي ضد المناضلين، تلك الحملة المشفوعة بالاكاذيب والاشاعات المغرضة، التي لم تهدأ حتى في أوج القمع المسلط حاليا على الحركة النقابية، الطلابية والعمالية، بل لم تزد سوى شراسة ووقاحة. وكنا ايضا، قد نبهنا الى أن الهروب من النقاش الموضوعي واللجوء الى أساليب الارهاب الفكرى ـ واحيانا الجسدى ـ وأساليب الذاتيات والتشخيصات والتنصل من المسؤولية، أن هذا كله لا يخدم احدا، سوى أعداء الشعب المغربي، خارجيين كانوا أم داخليين، ودخلاء كذلك. الا أن عناصر التخريب والتشتيت ليس من طبيعتها أن تعر أى اهتمام للمسؤولية الموضوعية، واستمرت في حملتها تقدم الخدمات لمن رأت فيه حليفها ضد المد الوطني التقدمي الحقيقي...

اننا سوف لن ننساق في مثل هذه الممارسات، وسنصر على الاستمرار في اسلوب النقاش الموضوعي، والعمل من اجل توضيح ما أضحى غامضا في تجربتنا الاتحادية، وما يستلزم التوضيح في واقعها الراهن، ومستقبلها القريب والبعيد.

الا اننا مع تصاعد الحملة المسعورة، مضطرين للاجابة على نقطتين أساسيتين، جعل منهما اقطاب الاصلاح ـ وقطبهم الاول داخل المكتب السياسي ـ عمودا فقريا لهجماتهم المستمرة.

* يقولون: اننا نحن هم حملة الترات النضالي واستمرارية الفكر الثورى، والشهيد المهدى منا والينا، ونحن هم الشرعية الحزبية اما من يعارض أو يناقش توجيهنا، فهو خارج عن الشرعية وما عليه الا أن يبحث عن اطار مناسب له، والا ارغمناه على ذلك، ولنا الوسائل والحماية الكافية لتنفيذ ما ندعي...

* ان استمرارية الاختيار الثورى للشهيد المهدى، ليست مسألة مشخصة، ولا تكمن في اقامة الحفلات التذكارية بين المناسبة والاخرى، بقدر ما هي قضية فكر وممارسة. والاسئلة الحقيقية والموضوعية المطروحة هي: هل ممارسة اقطاب الاصلاح تجاه القضية الوطنية، بالمبادرة بتقسيم التراب الوطني وتزكية المساومات الامبريالية الرجعية والدخول في التحالفات مع الطبقة الاقطاعية الراسمالية.. هل هذه الممارسات تتناقض فعلا مع الاختيار الثورى أم لا؟ هل الموقف من "المسلسل الديموقراطي" المزعوم، شكلا ومضمونا، ورفض الخروج من تجربة اجمع على فشلها اغلبية المناضلين حتى على مستوى الاجهزة المسؤولة ـ خاصة وهم يتعرضون لاشرس الحملات القمعية والتعسفية في ظل "المغرب الجديد" ـ هل هذا يناقض الاختيار الثورى أم لا؟ هل تمت فعلا الاستفادة من "الاخطاء الثلاث" أم لا زالت انصاف الحلول المغلوطة مستمرة؟ هل تعملون فعلا على بناء الاداة الثورية بناء تنظيميا محكما، أم تسهرون باستمرار على تمييع التنظيم وضرب خلاياه وابقاءه على الشكل الجماهيرى المفتوح الذى يوفر "القوة الضاغطة" الضرورية للمساومات والمفاوضات الغامضة...

ان المناضلين عندما يطرحون التشبث بالاختيار الثورى لا يطرحون سوى جوهر هذه القضايا الاساسية والموضوعية ـ التي لا فائدة في التغطية عنها بالذاتيات ـ والاختيار الثورى بالنسبة اليهم ليس وحيا منزلا، بل مجرد نقاط ارتكاز شكلت ما هو ايجابي ومتقدم فكرا وممارسة، وجب الاعتماد عليها من أجل التطوير والتعميق.

* ويقولون: ان من يعارض توجيهنا، يريد الخروج عن الشرعية ويريد المغامرة. وهؤلاء المعارضين هم المسؤولون أولا واخيرا عن كل النكسات التي عرفها الحزب في هذا المجال.

* عجبا، كيف يمكن للمرء أن يتنصل من مسؤولياته بلا حياء ولا حرج، والادهى من ذلك أن يجد الوسيلة لالصاقها بغيره. خاصة وأن الوقائع والاحداث لا زالت حية في الاذهان، لم يمر عليها الا سنوات معدودة.

بالامس فقط، كان بعض بيادق الاصلاح حاليا، يصعدون فوق الطاولة في تجمعات طلابية جماهيرية للاعلان على أن الثورة المسلحة المغربية قد انطلقت وأن لا خيار ثالث أمام الطلبة المغاربة سوى مساندتها أو مساندة الرجعية. بالامس فقط كان اقطاب الاصلاح من الموجهين والمخططين الاساسيين ـ ولا زالت الوثائق الخطية والمسموعة شاهدة موجودة ـ سواء بالنسبة للتجارب الحزبية التي تتحمل

البقية على ص15

كيف يمكن أن يصبح جهاز الوداديات البوليسي ديمقراطياً؟

طلعت علينا مؤخرا بعض المواقف الغريبة، تدعو الى العمل داخل "الوداديات"، واعتبارها اطارا ينقصه فقط شيء من الديموقراطية والهيكلة..

فعلا انه مدهش وغريب، بل ومخجل، أن يصدر هذا الموقف من بعض من يدعي الوطنية والتقدمية، من بعض "الاتحاديين" على وجه التحديد.

ان مقترحي حل "اعادة هيكلة الوداديات" بما يمنحها "قوة التصديق"، قد يجهلون أو يتجاهلون عمق الاهداف التي خلق من أجلها هذا الجهاز، والشهرة السيئة التي اكتسبها داخل الجالية المغربية وفي الاوساط الاجنبية الديموقراطية والتقدمية، فلنذكرهم ببعض البديهيات.

لقد أعلن عن تاسيس الوداديات، ليس في ربيع ٧٤، وانما في صيف ٧٣. أي في ظروف كانت تعيش فيها بلادنا حملة قمعية من أشرس ما يكون، مست مختلف الفئات الشعبية، وقواها المناضلة. وقد جاءت مبادرة النظام هذه، نتيجة رعبه من الانخراط المتزايد لعمالنا المهاجرين في معمعان النضال، وقد سهر النظام بجميع الوسائل المتوفرة لديه (والكل يعرف كثرتها)، على شراء حفنة من منعدمي الضمائر (سماسرة القنصليات والسفارات، تجار كبار ...الخ)، موطرين من طرف أجهزة البوليس السري. وقد حرص رئيس الدولة بنفسه، على استقبال كمشة البيادق التي اختلقتها أجهزته، وطبلت بها الاذاعة والتلفزة...

اذن، لقد كان واضحا منذ البداية، خلفية النظام من وراء هذه المناورة. ان النظام لم تكن له في يوم من الايام نية الاهتمام باوضاع عمالنا المهاجرين، وهو الذي صدرهم كلحوم بشرية ليعودوا له بالعملة الصعبة. وما علينا الا أن نشاهد الحالة المعمولة للمهاجرين من أجل أبسط القضايا الادارية في القنصليات وما يقاسونه من محن في الديوانات ...الخ، ان ما كان يهم النظام من وراء خلق ما سمي بوداديات التجار والعمال هو تأطير الجالية المغربية في الخارج، ورصد كل تحرك نضالي وسطها.

ولقد انفضح هذا الدور مباشرة بعد خلق هذا الجهاز البوليسي، بحيث اشتدت مضايقة العمال العائدين الى الوطن بمناسبة العطل الصيفية، فعلى سبيل المثال، ألقي القبض على أزيد من ثمانين عاملا مهاجرا خلال صيف ٧٤، لا لشيء، الا لانهم مناضلين نقابيين بفرنسا، بعد أن فشى بهم بيادق الودادية الذين يرفعون التقارير الى البوليس. بل وصل الحد في بعض الاحيان أن عناصر الودادية، لتصفية حسابات شخصية، يفشون بمواطنين أبرياء، ليلقى عليهم القبض. وفي أحد اجتماعات الودادية، قام بعض المواطنين الشرفاء الذين تم تغليطهم في البداية، قاموا بفضح هذا الدور البوليسي الذي تقوم به "الوداديات".

ان كل المهاجرين يعلمون عمليات الابتزاز التي كان يقوم بها أعوان الودادية، حيث كانوا يجبرون المهاجرين على أخذ بطائق الانخراط وذلك بتهديدهم بالوعد والوعيد عند عودتهم الى المغرب. وفي بعض المعامل، كسيمكا وسيطروين وبيجو كان يفرض على أي عامل مغربي يطلب العمل بها، على أن يأخذ انخراط مقترن، في "الودادية" والنقابة الفاشية المعروفة السي، ايص، ايل، سابقا السي، ايف، تي. كما انفضح منذ البداية كذلك زيف الدعاية "الودادية" حول مساعدة العمال في الحصول على قطع أرضية، وقد مزق العديد من المهاجرين الذين غلطتهم هذه الدعاية، أوراق انخراطهم في الودادية.

ان مساوئ هذا الجهاز البوليسي كثيرة وكثيرة، واحصاؤها سوف يتطلب عدة صفحات، وقد تم كشفها وفضحها في عديد من المناسبات، وبفضل وعي العمال المهاجرين، ويقظة التنظيمات المغربية المتواجدة في المهجر، وتظافر جهودها مع الهيئات والمنظمات الاجنبية التقدمية والديموقراطية، تم عزل الوداديات ودحرها في غير ما منطقة. ان حيلة اخراج هذا الوليد الميت من جديد لن تنطلي على أحد. فكيف يمكن لاصحاب هذه "الفكرة" أن يقنعوا المهاجرين بأن الوداديات اطار صالح للصهر على أوضاعهم، وحل مشاكلهم، وهم الذين قاصوا الويلات من تصرفات بيادقها؟ وكيف سيقنعوا منظمات الهجرة، والتنظيمات السياسية والنقابية أن جهازا بوليسيا مثل هذا يمكن تغييره؟ وهل سيبتلع مناضلوا الاتحاد الاشتراكي في الخارج هذه الافعى المقدمة لهم من طرف بعض المجتهدين في التنظير والتبرير؟...

ان هؤلاء عندما يطرحون هذه التصورات الملغومة بالنسبة للوداديات، ينسجمون في الحقيقة مع ما يطرحونه بشكل شامل بالنسبة للاوضاع القائمة داخل الوطن. وحتى ينسجمون تمام الانسجام فلم لا يعملون على "دمقرطة" وزارة الداخلية أيضا؟... ■

الردّة اليمينية في الوطن العربي وآفاق مواجهتها

في الوقت الحاضر تجتاح الوطن العربي ردة يمينية لم يسبق لها مثيل. وقبل سنوات فقط، كان الوطن الكبير يفور بالنشاط ويغلي بالتغييرات السياسية التقدمية، وكانت أرضه ساحة لمعركة تاريخية هائلة ـ احتدمت في أعقاب السقوط المفجع لفلسطين في أحضان الحركة الصهيونية ـ وظلت مستمرة دون انقطاع حتى أوائل السبعينات، حيث أخذ اتجاه الحركة التحررية والثورية الصاعدة يأخذ منحى آخر، منحدرا ومتراجعا، ويدخل مرحلة من الجزر بعد ان سادت مرحلة المد والتقدم.

وخلال هذه الفترة الايجابية التي استمرت أزيد من عشرين سنة، صعدت الى سطح الحياة السياسية طبقات وفئات اجتماعية، وأفكار واتجاهات سياسية، وبرزت على الواجهة قيادات جديدة، بعد ان اسقط الصراع العربي ـ الصهيوني، في مشرق الوطن العربي حلف الاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية المحمية بالاستعمار التقليدي، ثم بالامبريالية الهاجمة من بعده. وكان جوهر هذه الافكار والاتجاهات السياسية يرتكز حول ضرورة تحرير الوطن العربي من النفوذ الخارجي، وحتمية توحيده، ولزوم ايصاله الى شكل جديد من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لم يلبث أن وجد تعبيرا متكافئا معه في شعار "بناء الاشتراكية". ومع تباين منبث وطريقة نشوء هذه القوى الجديدة بتباين ظروفها المحلية وأوضاعها الخاصة، فانها التقت عند هذه الشعارات الكبيرة الثلاث: وحدة الوطن العربي، وتحريره من الاستعمار والصهيونية وحليفتهما الرجعية المحلية، والسير به نحو الاشتراكية...

واذا كان قد حدث تباين في تبلور هذه الشعارات وبالتالي في وعيها جماهيريا من قبل الطليعة السياسية المنظمة، فانها كانت متضمنة لامال الجماهير وطموحاتها وموجهة لمناهج عمل القوى الجديدة الكبرى التي برزت الى ساحة الفعل السياسي. وعلى وجه الاجمال يمكن القول: أن هذه القوى أو غالبيتها (الناصرية، حركة البعث العربي الاشتراكي، الحركة الوطنية في المغرب العربي) قد تبنت على الصعيد الداخلي برنامجا اجتماعيا واقتصاديا مغايرا للتطور البورجوازي التقليدي كما عرفه التاريخ الاوربي، وانها ذات منشأ فلاحي بالاصل، امتزج جمهورها بالجمهور البورجوازي الصغير والمتوسط في المدن، ليشكل قوة شعبية هائلة ذات برنامج واضح العداء للاقطاع والاستعمار، وان كانت لم تمتلك خطة عمل قادرة على ايصاله الى الاشتراكية برغم وضوح قصده الاشتراكي كهدف نهائي.

هذه القوى آمنت ايمانا عميقا بتحديث مجتمعاتها، بواسطة تطور يختلف عن التطور الرأسمالي الاوربي الكلاسيكي، ونجحت في التصدي لبعض المهمات الاساسية للثورة الوطنية المعادية للا مبريالية، وان كانت لم تحل في أي قطر عربي هذه المهمات حلا جذريا، سواء بسبب فصلها عن افقها الاشتراكي والتصدي لها بالتالي كمهمات قائمة بذاتها ـ اصلاح زراعي يفتت الملكية ولا يعيد تجميعها لانه لا يرى البعد الاشتراكي لحل المسألة الزراعية، على سبيل المثال ـ او بسبب المصالح الاجتماعية التي تبنتها وناضلت من اجلها، وهي مصالح قادت الى امساك العصا من منتصفها، والى سياسة توازنات اجتماعية دقيقة، لم تلبث أن اختلت وانهارت تماما بضربة خارجية سددها لها العدو الامبريالي ـ الصهيوني، المتحالف مع الرجعية العربية في المشرق العربي، وذلك في حرب ١٩٦٧.

الا أن هذه السياسات الوسطية التي مكنت شريحة واسعة من الجهاز الاداري والعسكري، أي من جهاز الدولة، من مراكمة ثروات واقامة علاقات مع البورجوازية المحلية (التجارية والزراعية والعقارية) ما كانت لتستطيع الصمود الى الابد، لان هذه البورجوازية الصاعدة التي اخذت تمتص فائض قيمة اجتماعي هائل، ما عادت قابلة بها، وانتظرت الفرصة السانحة للخلاص منها، ساعدها على ذلك انفكاك الشعب من حول هذه السياسة، ويأسه منها بعد أن رأى بأم عينه كيف تذهب جهوده سدى، وفقد الثقة بوضع يترك له الكلام المعسول ولسواه الثروات، ويقدم له الوعود ولغيره الرفه الحقيقي...

هذه الشريحة، التي اتسعت بدفع من نشاطها الاقتصادي والسياسي حتى صارت طبقة كاملة، تسيطر على المراكز الحساسة في جهاز الدولة ـ وخاصة في الجيش وأجهزة القمع والادارة ـ لم تعد تطيق صبرا على السياسة الوسطية، لانها أصبحت ترى فيها وقوفا في منتصف الطريق في مسألة تطور رأسمالية الدولة ورأسماليي الدولة، كما ترى فيها روابط خارجية محرجة مع حركة التحرر الوطني والقومي ومع بلدان المعسكر الاشتراكي. مع أن هذه الروابط

أضحت دون وظيفة وفقدت غايتها، وصارت ديكورا ثقيلا يجره ممثلوا البورجوازية الجديدة وراءهم حيثما وأينما رحلوا، ويحسبه العالم الرأسمالي احد الالتزامات التي تهدد علاقاته بهم، ويطالبهم بالخلاص منه.

عندما سددت حرب ٦٧ ضربة خارجية قاصمة لهذه السياسة، كانت القوى البورجوازية الجديدة، التي حولت سلطة البورجوازية الصغيرة ذات المنشأ الفلاحي الى أداة في يدها، بعد أن حولت الفئات البورجوازية الصغيرة الحاكمة من حملة للسلطة الى أدوات لها، قد قلبت ميزان القوى لصالحها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ودخلت مرحلة تصفية الاتجاهات والرموز المرتبطة بالعهد السابق، عهد ما قبل ١٩٦٧، لتسقط السلطة بعد ذلك في يدها، لتنفرد بها دون منازع أو منافس.

ولكن سقوط هذه السياسة، وتصفية وجهها ورموزها، لم يكن مجرد تغيير خط سياسي بآخر، وتبديل وجوه بأخرى بل كان ايذانا بانتهاء عهد عربي كامل، ومؤشرا الى اجهاض المحاولات السياسية والاجتماعية التي قامت بها الطبقة البورجوازية الصغيرة لاحداث التغيير في الحياة السياسية والاجتماعية للامة العربية أو لبعض دولها، ودليلا على تعثر المرحلة الثانية من حركة التحرر العربي التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية كبديل للمرحلة السابقة لها، أي المرحلة التي قادها الاقطاع والبورجوازية بعد الحرب العالمية الاولى ومنذ مطلع القرن العشرين، ضد الاتراك أولا ثم ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والاسباني والايطالي بعد ذلك.

لقد آلت الحركة التحررية لما بعد الحرب الثانية الى ما يشبه ما وصلت اليه الحركة الاولى: الى التصالح مع الاوضاع القائمة أحيانا، والدفاع عنها والانضواء تحت الهيمنة الخارجية أحيانا أخرى والى اعتبار الوجود الصهيوني في فلسطين أمرا واقعا لا سبيل الى الطعن بجدارته.

لقد طويت صفحة من صفحات المد الثوري العربي، وبدأت صفحة جديدة من صفحات الجزر الرجعي، ساعد عليه غياب دور الجماهير السياسي المنظم في غالبية البلدان التي شهدت حركة الصعود الثوري، وتغيب هذا الدور عن عمد من قبل بعض القيادات السياسية التي كانت تلاقي الحركة الشعبية في منتصف الطريق، لا لتطورها وتدفعها الى الامام، بل لتعمل على احتوائها وحصرها باستمرار. كما ساعدت تلك الطريقة الفوقية والبيروقراطية في التعامل مع التنظيمات السياسية القائمة، ومع الحركة الجماهيرية عموما، وهي طريقة شلت هذه القوى، وحطمت قدراتها الى حد، ووضعتها في سياق الهبوط والانحدار السياسي، لانها جردتها من برنامجها المستقل أولا، ثم من شخصيتها السياسية والتنظيمية المستقلة ثانيا، وحرمتها من الحق بالاشتراك في تقرير مصير أوطانها السياسي ثالثا.

في مثل هذه الشروط المناسبة بدا التطور الرجعي، فما هي قواه، وما هي سماته وأهدافه، وما هي علاقاته بالامبريالية واسرائيل، وكيف يتصور مستقبل الوطن العربي ويعمل له ؟

قوى التطور الرجعي في الوطن العربي

لا بد من التمييز بين نوعين من القوى العربية الحاكمة الان: القوى التي حاولت العمل على التخلص من المجتمع العربي التقليدي في الداخل، ومن الهيمنة الخارجية، وتلك التي اصطلح على تسميتها بالقوى الرجعية التقليدية، التي تحكم بلدان كالسعودية وبلدان الخليج والمغرب.

والحقيقة أن النوع الاول من الحكام، أو من الانظمة الحاكمة يحتوي على مراتب وفئات:

ـ فهناك بلدان وصلت الى حكمها فئات وشرائح اجتماعية وسطى، لا تزال مستمرة في حكمها وفق استراتيجية قوامها الحرية والوحدة والاشتراكية كأهداف عليا للحركة التحررية العربية كما عرفناها منذ مرحلة الاربعينيات من هذا القرن.

ـ وهناك بلدان ارتدت القوى التي كانت تسعى للتحديث فيها تحت هذه الاهداف العامة عن هذه الاستراتيجية، واخذت تفتش عن سبل أخرى للحكم وللادارة الاجتماعية، تمتاز بالتركيز على الاساليب الذرائعية ـ النفعية، وباضعاف دور العامل المعنوي والايديولوجي للجماهير، ان في رسم سياستها أو في تنفيذها.

ـ وهناك أخيرا فئة ثالثة عملت لاحداث التحول الى المجتمع العصري عن طريق النموذج الرأسمالي في التنمية.

وهذه النماذج الثلاث تعاني كلها من حالة الازمة العربية الراهنة والشاملة. فالنموذج الاول عجز حتى الان عن جعل طريقه في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بديلا جذريا للنموذج التقليدي القائم، أو الرأسمالي المقترح، وانتقلت بلدانه بعد حرب ١٩٦٧، من حالة الهجوم الى طور الدفاع، ولم تجد بدا من الانكفاء على نفسها واتخاذ مواقع اقليمية هدفها الحفاظ على سلطة القوى والطبقات الحاكمة. الا أن هذه السلطة لم تجد الحماية لنفسها في التقوقع الحاصل، اذ تطورت بداخلها قوى بورجوازية الدولة التي ذكرناها سابقا، وأخذت تدفعها نحو موقف مناقض لمصالح الجماهير الشعبية بصفة متزايدة، داخليا وخارجيا، وموقف "الوسطية" الذي قلنا انه كان السبب في الهزيمة المفجعة التي حلت بحركة التحرير العربية...

أما النموذج الثاني فقد قطع خطوات طويلة على طريق التقهقر أمام القوى الرجعية التقليدية العربية، حتى صار هو نفسه ركنا أساسيا من أركان التطور الرجعي وسندا للانظمة التقليدية، بعد أن ثاب عن ماضيه الثوري في

موضوع الامبريالية، وفي موقفه من الرجعية داخل أقطاره وفي الوطن العربي، وتراجع عن طموحاته الوحدوية.

وقد بدأت هذه القوى تراجعها بعد فاجعة ٦٧، التي كان يجب أن تدفع بها الى استنتاج درس أساسي حول العلاقة مع الامبريالية، يتلخص في ضرورة حسم الصراع معها حسما كاملا ناجزا على المستويين العربي والداخلي، لانه لا يحتمل الحلول الوسطى. فاذا بها تستنتج العكس، وترتمي في أحضان العدوان الخارجي وقوى الامبريالية المساندة له، وترتد عن ماضيها الوطني والقومي المعادى للامبريالية، بل وتخوض معركة تصفية القوى التي تذكرها، داخل وخارج بلادها، بهذا الماضي، أو التي تمثله، خالقة بذلك الشروط المطلوبة للعودة عن المعركة مع الامبريالية.

ولقد أدلجت هذه القوى عودتها هذه، وارتدادها ذاك بأفكار تقول: ان المتغيرات الدولية قد جعلت المعركة مع الامبريالية تتم لصالح الشيوعية، ولهذا فان الحياد يقتضينا أن لا نخوض معارك مع أحد. كما قالت: ان محاولات التحديث التي كان سابقوها يقومون بها كانت تتم بروح الانحياز للا شتراكية، التي تتعارض مع التقاليد والاصالة، وبالتالي فان التحديث كان يقوم على تدمير الشخصية التاريخية للامة، بينما تقتضي الاصالة أن نفتش عن محاولات أخرى للتحديث تبقي على الشخصية الحضارية لشعب، وتقيه في الوقت نفسه الاغتراب عن ذاته...

تحت تغطية مثل هذه المقولات، شرعت القوى المرتدة في مسيرتها التراجعية والتقهقرية مدعية أنها لن تتراجع عن التحديث نفسه، ولكن عن أساليبه الديكتاتورية المفروضة، وعن الارتباطات الداخلية والعربية التي ستفقد البلد استقلالها حيال البلدان التي ترك أمر وضع عملية التحديث تحت اشرافها.

والحقيقة أن هذه الشعارات والحجج لم تكن سوى كذب ايديولوجي بالمعنى الفظيع للكلمة. لان الذين ضربوا عملية التحديث السابقة باسم الاصالة والاستقلال، لم يلبثوا أن داسوا أصالة بلادهم وشعبهم، حين فرطوا في استقلالها، ووافقوا على وضع أقسام واسعة من أقطارهم تحت وصاية الولايات المتحدة الامريكية، ثم أعلنوا استعدادهم للتعايش الايجابي مع اسرائيل واحتلالها لفلسطين، ثم تحولوا الى مجرد موظفين سامين للامبريالية، قبل أن يضعوا مقدرات بلادهم الاقتصادية والسياسية بيديها، سواء عن طريق ما سمي بالانفتاح الاقتصادى، أو بالتأكيد على أنها تملك ٩٩،٩٩ ٪ من أوراق الحل "للنزاع" العربي الاسرائيلي، وما تلى ذلك من مواقف خيانية جلية...

ونظرا للوزن الكبير الذى يحتله هذا الاتجاه السياسي في الحياة العربيةالمعاصرة، وللوزن التاريخي الذى كان للحركة التي نبع منها، فان صعوده يعادل في الواقع الارتداد التدريجي عن حركة الثورة العربية، كما عرفناها خلال العقدين المنصرمين. وكما كانت الحركة السابقة ذات طابع شمولي، فان الارتداد أخذ طابعا شموليا أيضا، ولم يقف عند زاوية من الزوايا، أو جانب من جوانب الرقعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وقد بلغ درجة يمكن معها القول أنه نجح في الغاء الحركة السياسية التقدمية السابقة له، خاصة على مستوى السلطة وعمل الدولة وأهداف جهازها، حتى لا يكاد المرء يشك أحيانا في أن سلطة أخرى كانت موجودة محله.

اننا لا نريد أن نناقش ظواهر هذا الارتداد وأسبابه بالتفصيل. لكننا نكتفي بالقول أن هزيمة ٦٧ قد دجنت بورجوازية الدولة وأقنعتها بأن مصير معاركها مع الامبريالية والصهيونية هو الهزيمة التامة، وبأن استمرار هذه المعارك يهدد ليس هذين الكيانين الخارجيين فحسب، بل يهدد مصالح بورجوازية الدولة أيضا، خاصة بعد انهيار أدوات الدولة، (وخاصة الجيش) في حرب ٦٧، واضطرار القيادة الى بناء جيش غالبية أبنائه من العمال والفلاحين والمثقفين، ومعظم ضباطه من هذه الاوساط، ومن غير المحترفين أى من المرتبطين مؤقتا بالمؤسسة العسكرية، وعموما بالوضع الجماهيرى وبالحالة الشعبية.

منذ ذلك الوقت غدت المعركة مع الامبريالية والصهيونية تمثل خطرا داخليا، خاصة بعد أن تم احتلال تراب وطني في بعض بلدان المواجهة، وتحولت بذلك القضية الفلسطينية الى قضية داخلية بالنسبة اليها. وبما أن قرار التخلص من القضية الفلسطينية، بالمعنى الجديد، كان يعني قرار التخلص من المعركة مع الامبريالية، فان قادة الارتداد لم يلبثوا أن اتخذوا هذا القرار. وهذا أمر لا يفسر فقط منهجهم اللاحق حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وموقفهم من الامبريالية التي تحولت من عدو الى صديق ثم حليف، بل يفسر أيضا موقفهم من عملية التحديث السابقة التي استغلوا نقاط ضعفها ليذبحوها، وموقفهم من الرجعية التقليدية، وهنا بيت القصيد...

اننا لا نعتبر القوى والبلدان التي تمثل النموذج الاول من القوى الرجعية العربية، مع أنها تتأقلم مع الوضع العربي العام الذى يقتضيها تقديم تنازلات هنا وهناك، ولكننا نلفت النظر الى أن التراجعات غالبا ما تبدأ بتنازلات، بل أنها ليست سوى التنازلات مرفوعة الى مرتبة الخط العام. ان أمام هذه القوى فرصة ذهبية في النضال ضد التهافت الرجعي السائد، ولكنها تتحول أكثر فأكثر الى العجز أمامه، وتتراجع عن سياستها السابقة حيال الطبقات والقوى والبلدان التي تمارسه، وهي سياسة كانت ذات منطلقات قومية، الى سياسة أخرى منطلقاتها الحفاظ على النظام القائم ضمن حدود قطرية معينة. وهذا يعني بداية احساس هذه القوى بوضعها الدفاعي الصعب، ويوحي بخوفها على نفسها، خاصة وأن التطور الاجتماعي الحاصل فيها الان يشبه كثيرا التطور الذى مهد للارتداد في الاقطار الاخرى...

أما قوى النموذج الثاني، وكذلك بلدان النموذج الثالث، فهي قد صارت تشكل الكتلة الرئيسية لقوى الرجعية العربية الجديدة، التي تتألف من القوى الرجعية التقليدية مضافا اليها قوى الارتداد عن حركة التحرر

الوطني والقومي العربي، التي عرفتها أمتنا منذ الاربعينيات، وخاصة بعد هزيمة ٤٨ في فلسطين. وقوى الارتداد لا تقف عند حزب معين، أو عند حركة معينة، بل هي تشكل في مناطق معينة أقسام من هذا الحزب أو هذه الحركة، في حين تشمل في مناطق أخرى الحزب بكامله، وخاصة على صعيده القيادى الاعلى، وعلى صعيد خطه السياسي ومصالحه الغالبة. لكن المفجع في الوضع الجديد هو أن القوى التي قادت الحركة السياسية العربية ضد القوى التقليدية الرجعية، قد صفيت مواقعها الى حد كبير على يد قوى نبتت بداخلها، بعد وصولها الى السلطة كوريثة لها وكمواصلة لخطها. ثم لم تلبث أن تصالحت مع القوى الرجعية التقليدية، وتبنت وجهات نظرها في عديد من قضايا السياستين الداخلية والخارجية، واستجابت للافكار التي كانت للرجعية حول الوضع الداخلي في بلدانها، قبل أن تقيم معها نقاط ارتكاز اقتصادية وسياسية وعسكرية (أمنية) مشتركة وقد بلغ هذا التطور حدا من النمو يجعلنا نقول: ان الحركات الثورية العربية، والمشرقية منها بخاصة، قد آلت الى الوضع الذى تصدت لتغييره، بعد اندحارها على يد القوى المرتدة عليها من داخلها، وخاصة منها الناصرية في مصر. ولعله مما يلفت النظر أن اندحار هذه الحركات يتم في اطار اندحار عدد من الحركات والقوى السياسية الكبيرة في "العالم الثالث" التي كانت الجواب السياسي على الظاهرة الاستعمارية في فترة ما بين الحربين، والتي ناءت باعباء النضال ضد الامبريالية في وضعها الراهن وعجزت عن الوصول ببلدانها الى شكل من أشكال الانتقال الاجتماعي والسياسي نحو مجتمع جديد.

سمات وأهداف التطور الجديد

نقطة الانطلاق في تحديد سمات التطور الجديد هي الحقيقة التي أوردناها سابقا: انها هزيمة قوى "التحديث" العربية، التي حدثت عام ١٩٦٧، وانتهت معها، تاريخيا ثم عمليا، مرحلة كاملة من العمل السياسي العربي. على أرضية هذه الهزيمة كان حتميا أن تستفيد الرجعية العربية التقليدية مما حدث لانه لم يوجد بديل ثورى حقيقي للانظمة المهزومة كما كان من الطبيعي أن تعمل الرجعية التقليدية على دعم جناح بورجوازية الدولة الصاعد المتداخل والمتحالف مع البورجوازية المحلية، المتحالفة هي الاخرى مع الامبريالية الدولية، وأن تفتح له ذراعيها وتعمل على احتوائه.

الحقيقة أن معركة الرجعية التقليدية العربية مع السياسة العربية المعادية للرأسمالية العالمية، والمصادمة للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة هي معركة قديمة بدأت في أواسط الخمسينات، ولم تنته حتى الان. وكانت الرجعية العربية تعتبر ممثلي هذه السياسة ممثلين لشكل من أشكال "الشيوعية المحلية"، ورفضت أن تنظر اليهم في أى يوم من الايام كممثلين لامة طامحة مضطهدة، طال بؤسها وصمتها، وما عاد بوسعها أن تتحمل مصيرها السابق ونمط حياتها الراهن. وكان طبيعيا أن تتحالف مع القوى المعادية للشيوعية عالميا ومحليا، علّها توقف هذا السرطان الثورى المستشرى الذى يتهدد مصالحها ووجودها. فتحالفت مع الغرب ضد الطبقات الجديدة واعتبرت معركتها معها معركة حياة أو موت.

الا أن هذه الرجعية لم تكن في مستوى من القوة يمكنها من القضاء على القوى الجديدة بضربة واحدة، ثم اتضح أنها عاجزة على القضاء عليها بأكثر من ضربة أيضا، ثم تراكم حول القوى الجديدة من التأييد الشعبي ما جعلها تمثل خطرا جديا على معاقل الرجعية، خاصة وأن الجماهير المضطهدة في هذه البلدان ما كانت قانعة بقيادة الرجعية، ولا موافقة على نمط حكمها، وعلى علاقاتها الدولية والعربية، بل كانت ترى في القوى الجديدة سلطتها الشرعية، وان كانت بشكل غير رسمي. وقد بلغ وضع الرجعية حدا من التفاقم دفعها الى طلب العون من الامبريالية الامريكية، بحجة أن "الجزيرة العربية برمتها ستسقط في أيدى الكتلة الشيوعية ان لم تلجم الناصرية ويقضى عليها" وبما أن الرجعية كانت أعجز من أن تقوم بعملية القضاء على الناصرية، فان اسرائيل كلفت بهذه المهمة، ونفذتها في عام ١٩٦٧ وما تلاه، على خير وجه.

كانت الهزيمة اذن هي الاساس الذى انطلقت منه السياسة الجديدة، فالعدو ان أزاح من وجه الرجعية القوى السياسية التي أنهكتها بمعارك متصلة منذ أواسط الخمسينات، وأدى الى تشتيت وتفتيت الحركات الجماهيرية لانه أطاح بمراكز قيادتها وبطلائعها السياسية، وأعاد للا مبريالية الفرصة لتسترد هيمنتها على الوطن العربي من جديد، ولترتبه هذه المرة، لسنوات طويلة، دون خوف من رد فعل سريع.

ان الوضع الذى قام على منع الجماهير من الانتظام في حركة سياسية منظمة، والذى حال دون تبلور تعبيراتها السياسية الى جانب التعبير الرسمي السائد، مضافا اليه انهيار الادوات والمراكز والقوى السياسية الحاكمة في أعقاب هزيمة ٦٧، مكن قوى التحالف الرجعي الجديد من أن تعمل باطمئنان، ومنحها اليقين بأن ميزان القوى لم يعد متوازنا بينها وبين الحركة الثورية العربية بتصنيفاتها وألوانها المختلفة، بل مال لصالحها ميلانا شديدا، لان في احدى كفتيه الامبريالية + الرجعية التقليدية + الرجعية الجديدة المرتدة عن حركة التحرر القومي العربي + الميل الصهيوني المتزايد لقبول هذا التحالف ودعمه والاشتراك النشيط فيه، وفي الكفة الاخرى حركة سياسية مهزومة وجماهير مفتتة، وتجربة في السياسة والحكم مآلها أكبر من حسناتها وسيئاتها أكثر من مزاياها. ولقد دفع هذا الوضع القوى الداخلة في التحالف الجديد الى سلوك سبيلين:

ـ الاول خلق ظروف داخلية (محلية وعربية) تحول دون تبدل ميزان القوى من جديد لصالح حركة

ثورية ما.

ـ والثاني خلق الظروف الخارجية (مع العدو والامبريالية) لايجاد نظام من "الامن" المتبادل في المنطقة يحول دون حدوث مفاجئآت ثورية من أى نوع كان، ويحبطها ان حدثت.

ولتحقيق الهدف الاول قام الرجعيون التقليديون بسلسلة من الخطى هدفت الى:

١) تحديث جهاز الدولة الذى يمتلكونه، فشرعوا ببناء جهاز ادارى واسع فيه عناصر موهلة تاميلا عاليا، وبناء جيش مسلح حتى الانياب يتصرف باسلحة ومعدات تتجاوز كثيرا حدود الامن المكلف بالحفاظ عليه.

٢) الشروع ببناء قاعدة تحتية للاقتصاد، كالطرق والموانىء والمطارات وخزانات المياه الضخمة.

٣) السماح بقدر من تعليم نخبوى يسمح لتوسع اجهزة الدولة في أن يجد العنصر البشرى الضرورى له، ويربي واسعة من الطاقات المتعلمة "المحصنة ضد عدوى الافكار الثورية".

٤) توسيع دائرة اتخاذ القرارات الهامة بحيث تشمل جهازا من كبار المسوولين العارفين نسبيا بقضايا بناء الدولة الحديثة، وبآليات عمل النظام السياسي والاقتصادى العالمي.

وقد ساعد الرجعية التقليدية على السير وراء هذه العملية الدور الاساسي الذى ترك لها في عملية اعادة ترتيب المنطقة امبرياليا، وما سبق أن قلناه حول انهيار الموجة الثورية الصاعدة، وانعكاس تطورها الى التمزق والتقهقر.

أما المرتدون عن حركة التحرر الوطني والقومي العربي، فقد عملوا بدورهم على ترسيخ سلطةبورجوازية الدولة التي يمثلونها داخل أوطانهم، فحولوا جيوشهم الى أدوات للقمع الداخلي ووسعوا عدد ونفوذ أجهزة المخابرات التي يملكونها، واخذوا بدورهم يفككون القوى السياسية الشعبية الموجودة في بلدانهم، ويفتحون الابواب للرأسمال الامبريالي ينهب ويسلب على هواه، ويضع الشروط التي تناسبه، اقتصادية كانت أم سياسية. وهي تجهد الان لايصال الاوضاع الى حالة من التردى والامتراء يعجز الشعب معها عن انتاج لقمة عيشه، فيسهل قمعه ولجمه، وتصاب فيها الاحزاب القائمة بالشلل، فتنحرف عن الاهتمام بقضايا الشعب ومشاغله لتتحول الى مجرد أداة لتنفيذ القرارات الحكومية والدولتية السياسية، والى جهاز للمراقبة وكتم الانفاس وكتم الافواه، في حين تتوحد مصالح العصابات الناهبة التي تشكل قيادة الدولة وكادرها الاعلى عن طريق توزيع للثروة الاجتماعية بتكافوء مع حجم ودور وقوة كل طرف من هذه العصابات.

وهي بسبب وضعها الاقتصادى والسياسي ونمو أجهزتها القمعية، بمسيس الحاجة الى الرجعيات التقليدية التي ما كثرت نقودها وتعاظمت الا لتلبي فيما تلبيه حاجات هذه الشرائح من بورجوازية الدولة التي تقود عملية الارتداد عن الماضي الثورى لاحزابها وبلدانها وشعوبها. وتعرف بورجوازية الدولة ذلك خيرا من سواها، ولهذا تسارع الى تلبية مطالب الرجعية التقليدية بمجرد أن تهمس هذه بها.

ان مجمل هذا التطور في الاوضاع العربية قد قاد الى حركة في اتجاهين متلاقيين: فالمرتدون عن حركة التحرر الوطني والقومي صاروا يوءمنون بالتحديث على النمط الرأسمالي، والرجعيون التقليديون تخلوا عن ادعاءاتهم بأن "خصوصية مجتمعاتهم تكرههم على السير في طريق خاصة بهم، وصاروا يتحدثون لغة "ليبيرالية" وصلت الى حد أن ملك المغرب وأمير السعودية عبدالله صرحا أنهما ليسا ضد الاشتراكية اذا لم تكن تعني الشيوعية. وهناك آمال كبار في أن توءدى هذه الحركة الى الالتقاء على جملة من المصالح المشتركة، التي ستنتج بدورها سياسات وتصورات مشتركة يمكن توسيعها مستقبلا حتى تغطي سائر القضايا التي تخص التطور السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية بأسرها. ويمكن القول أن الرجعية سعيدة بالدور القيادى الذى سلم لها، بانتقال مركز القيادة العربية اليها، وباهمية الانجازات التي حققتها خلال السنوات الماضية ضد الحركة التقدمية والثورية العربية.

"الامـــــن العربـــــي"

ولعل أهم ما يشغل بال الرجعية العربية في هذا الصدد، هو موضوع الاحتمالات الثورية للمجتمعات العربية، أى موضوع "الامن العربي المشترك"، الامن ليس ضد اسرائيل، بل ضد الحركات الشعبية والجماهيرية المحتملة. ومن المفيد أن نذكر هنا بأن السادات قد استنفر جيشه عندما أغتيل الملك فيصل، وأن تدخله هو الذى احبط الانتفاضات الشعبية والعسكرية في السودان، وكذلك الشأن بالنسبة لاسراع النظام المغربي بالتدخل في تونس، بعد تدخلاته المتكررة في زائير بدعوى حماية العروبة والاسلام..

ان الامن هو الان اساس العلاقات القائمة بين الانظمة الرجعية، وهو ليس الامن البسيط القائم على تبادل الخبرات والمعلومات، بل الامن بمفهومه الواسع والركب القائم على ربط وجود نظام ما بوجود نظام آخر. وتستفيد القوى الرجعية التقليدية والجديدة من ميزان القوى الراهن لفرض مفهومها في الامن على المنطقة، هذا المفهوم الذى يقوم على وجود نقاط ارتكاز سياسي وعسكرى مامونة ومحصنة ضد الاحتمالات الثورية المفاجئة، على أن تقوم هذه النقاط بحماية نفسها وحماية جيرانها أيضا، بحيث لا يحسم ميزان القوى الداخلي بعد الان وضع أى دولة من الدول، بل يحسم هذا الوضع على ضوء ميزان القوى العربي أيضا، فلا تبقى مسالة الثورة والثورة المضادة قضية قطرية او اقليمية، بل تصبح قضية "أمن عربي"، وتسارع أنظمة نقاط الارتكاز الى التدخل لقلب ميزان القوى الداخلي لصالح الثورة المضادة، ان حدث ومال لصالح الثورة.

أما الهدف الثاني، وجوهره خلق ظروف خارجية (مع العدو والامبريالية) لايجاد نظام من الامن المتبادل يحول دون حدوث مفاجآت ثورية من أى نوع كان، ويحبطها ان حدثت، فهو قائم على اساسين هامين :

ـ الاول يقول ان الامن العربي الداخلي لا يساوى شيئا، وليس ممكن التحقيق أصلا، ان لم يواكبه أمن خارجي يقي الانظمة من المفاجآت، ويسد ثغرات أمنها الداخلية والخارجية، وما اكثرها...

ـ والثاني ينطلق من أن التجربة قد علمت الرجعية التقليدية بعدم الثقة بوعود غيرها. وهي لا تثق باوضاع الرجعية المرتدة.

غير أن الاساس هو نظرة الرجعية التقليدية وحليفتها الرجعية الجديدة الى مستقبل المنطقة. فالحرب التي نشبت عام ١٩٤٨ دمرت فرصة الاقطاع والبورجوازية في دول الطوق حول فلسطين، وحرب١٩٦٧ دمرت امكانية البورجوازية الصغيرة، واختلال الوضع الامني لبورجوازية الدولة سيدمرها، وسيذهب بفرصتها في تثبيت أقدامها وتوطيد مواقعها، وهزيمتها لن تكون أمرا بسيطا، بل ستفتح الطريق أمام الطبقات الثورية حقا وفعلا، وفي طليعتها الطبقة العاملة، لان تقتحم خشبة المسرح وتستولي على الدور الرئيسي، وهذه الطاقة الكبرى الخطيرة بالنسبة لكل انواع الرجعيات.

وبما أن هذا الوضع لا محيد عنه ان حدثت حرب اخرى مع الصهيونية والامبريالية، وبقيت اسرائيل خارج نظام الامن العربي، والامن الامبريالي الذى يرتب المنطقة، فانه لا بد من ادخال اسرائيل الى الحلف بين التقليديين والجدد من الرجعيين العرب. ففي قوتها كفالة للمستقبل، وفي جيشها ضمانة من مفاجآت الجيوش العربية. ولكن ما هو السبيل الى دمج هذه القوى الثلاث مع بعضها في نظام للامن الجديد، يحفظ لكل منها مصالحها ويحقق لها جزءا اساسيا من مطالبها، ويضع المنطقة العربية لفترة طويلة في كف الامبريالية أو تحت أقدامها؟ انه انهاء الصراع العربي الاسرائيلي، بانهاء القضية الفلسطينية، والقبول باسرائيل كقوة من قوى المنطقة لا يستطيع أحد، ولا يجوز له، أن يرميها ولو بوردة كما يقول المثال العالمي...

ان الرجعية العربية تعلم علم اليقين أن الطابع المعادى للامبريالية هو الذى قاد الطبقة البورجوازية الصغيرة الى مواقع الراديكالية على أصعدة مختلفة، وهي تعرف أن المعركة مع الامبريالية هي التي ادت الى "الاشتراكية"، وهي التي أضعفت مواقع الغرب وعملائه في الصراع الدولي داخل المنطقة العربية، ولهذا فهي تخطط لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ضمن اطار عام ينتهي بداخله، اساسا، اى صراع مع الامبريالية.

وبهذا يصبح انتهاء هذا الصراع قسما من نظام دولي للامن في المنطقة، اطرافه الامبريالية من خارجها، والصهيونية في فلسطين المحتلة والرجعية العربية بكل صنوفها من داخلها. وهذا، في الوضع الراهن، سيدعم الانظمة القائمة، التي تلتقي اكثر فاكثر على ارضية اقتصادية اساسها اقامة طبقة وسطى واسعة نسبيا تدعم بورجوازية الدولة ونظامها، وتقيم لنفسها نمطا من الاقتصاد الاستهلاكي والتسول لا يبقي للشعب شيئا، فان تحرك لتهديد هذا النظام والوضع السياسي المنبثق عنه، جابهته أجهزة القمع الخاصة، فان عجزت عن ذلك، تحركت اجهزة القمع من أحد مراكز الثقل السياسية والعسكرية التي تبنيها الامبريالية، مثل مصر والسعودية أو المغرب، فان فشلت جاء دور الصهاينة في المشرق، فان لم ينجحوا، كان لدى الامبريالية ما تفعله بقواها المباشرة، بعد أن تكون القوى غير المباشرة قد استنفذت جميعا، ووفرت عليها خوض الصراع ضد الشعوب منذ المرحلة الاولى.

ومع ان مشاكل جديدة تجابه عملية الصلح مع العدو المحتل لفلسطين العربية، فان الرجعية تستميت لتدليل العقبات، وازالة المشاكل، فهي على استعداد لان تتعاون مع الشيطان حقا، من اجل حماية نفسها وصيانة امتيازاتها، وقمع شعبها وطموحاتها الثورية والانسانية.

ربما بدت الصورة التي رسمناها للوضع العربي قاتمة بعض الشيء، الا أنها صورة واقعية تتجلى في كل قسمات هذا الوضع وتعبر عن سماته الرئيسية. والمسالة على كل حال ليست مسالة تأملية، بل هي مسالة علمية: فظل ما كان يسمى حركة التحرر الوطني والقومي في انحصار، وعدد البلدان التي كانت تعتبر تقدمية في تناقص، بينما يتصاعد نجم الرجعية التقليدية والرجعية الجديدة، وينتقل مركز القيادة العربي "من القاهرة الى الرياض"...

الجماهير العربية في مواجهة ثالوث الامبريالية والرجعية والصهيونية

لقد سبق وقلنا أن الانظمة السائدة، أنظمة الترتيب الامبريالي، تمثل خليطا من القوى، بعضها تقليدى رجعي قاتل للثورة طوال عشرين عاما، وآخر مرتد عن الثورة بعد أن كتم غيظه وصبر عليها نيفا وعشرين عاما. وهذا أن الطرفان يكنان حقدا مزمنا على الثورة، ويتنافسان في اظهار الحقد على قضية الثورة وجماهيرها، وهما يعتقدان أن وضعهما هجومي، في حين أن وضع القوى الثورية دفاعي، ويستمران بالتالي في المرحلة الراهنة: مرحلة اجتثاث القوى الثورية والحركات التقدمية المعادية للامبريالية. وهما يهجمان بكل ما اوتيا من قوة، وينسقان في كل مكان، لانهما يعرفان أن الحركة الثورية الكابية، لا بد أن تنهض من كبوتها، وانها ستنطلق اقوى مما كانت عليه وأكثر جذرية، بعد أن غادرتها عناصر كثيرة كانت تعد لسنوات طوال من صلبها. وتحاول الرجعية القديمة والجديدة، أن تستفيد من

حالة الفراغ الثورى الشائعة الان، ومن تفكك قوى وجماهير الثورة، ومن ميل ميزان القوى ضد الحركة الشعبية في غالبية الاقطار العربية. كما تحاول أن تستفيد من دعم الامبريالية الواسع لها، ومن فائض الاموال التي تمتلكها. وخطتها بسيطة وواضحة، ألا وهي توسيع قاعدتها الاجتماعية ببناء طبقة وسطى واسعة نسبيا، تستند اليها سلطة الدولة في كل مكان، تلك السلطة التي تسخر لقمع شعب برمته ومنعه من الحرية والكلام، ومن الاضراب والدفاع عن مصالحه، والممنوع قبل كل شيء من تنظيم نفسه سياسيا، ومن بلورة وعيه ثوريا، والمعرض لعملية نهب واسعة تفقده معظم ما ينتج ولا تبقي له سوى الكفاف، حتى لا يحدث أى تراكم كمي في وضعه الاجتماعي وفي وعيه، قد يؤدى الى تحول نوعي تترتب عليه، ربما قفزة سياسية ما، أو تبدل ما في ميزان القوى الداخلي.

ان الثورة الفاشلة التي خرجنا منها تعني أن مرحلة قد انقضت وأخرى في صعود، والمرحلة الرجعية الصاعدة تظهر ملامح خاصة وجديدة حاولنا شرحها وتفسير آلياتها في الصفحات السابقة، لا لنبث الذعر في أنفسنا كثوريين، بل لنفتح أعيننا على الوقائع كما هي، وليس كما نشتهيها أن تكون، ولكي ندرك أبعاد هذه المرحلة، ونخطط للخلاص منها بوعي، بعد أن نعرف نقاط قوتها وضعفها. واذا كانت المرحلة القادمة والحالية، المرحلة الرجعية، قد وضعتنا أمام واقع جديد، فان معرفتنا لهذا الواقع هي شرط خلاصنا منه، وعلى كل حال فان التطور الذى حصل لم يكن احادى الجانب، بل هو خلق لضرورات موضوعية للتصدى له، كما يخلق القوى القادرة على التصدى، والبدائل الضرورية التي ستحل في محله.

لا نريد أن نعزى أنفسنا في الملاحظات القليلة اللاحقة. واذا كنا قد وصفنا الوضع الرسمي العربي في حلقتين أساسيتين: البلدان الرجعية التقليدية، وبلدان الارتداد عن حركة التحرر القومي، والقينا من خلال هذا الوصف بعض الاضواء على الوضع الشعبي، فانه يهمنا هنا أن نستكمل الصورة، من جانبها الاخر، المعاكس.

ونلاحظ أن التراجع العربي يحدث من فوق، على مستوى الانظمة والقيادات والمؤسسات، أكثر مما يحدث تحت على مستوى الجماهير والشعب، بل ويمكن القول أن الحركة التراجعية من فوق يقابلها حركة تطور ونمو من تحت، سيتوقف عليها مصير المنطقة السياسي لفترة طويلة. وتحدث هذه الحركة من تحت لاسباب كثيرة. أولها أن السياسة الرسمية التي وصفناها معادية لامال الجماهير وطموحاتها، ومتعارضة مع مصالحها، فهي تفقدها قدرتها على التعبير السياسي عن نفسها، وتجعل منها الضحية الاولى والاخيرة. وثانيها أن هذه الجماهير قد جرت الى ساحة السياسة بقوة خلال السنوات العشرين الماضية، دون أن تحل مشاكلها حلا جذريا حقيقيا، وهي لا تزال موجودة في ساحة السياسة، رغم الهزائم التي حلت بالقوى السياسية التي سارت هذه الجماهير ورائها، وما لم تحل القضايا السياسية لهذه الجماهير وفق مصالحها، فانها قد تدمر المسرح وتحرقه على من فيه، ولعل انتفاضات الجماهير المصرية خير دليل على الحضور السياسي للجماهير الشعبية، وعلى استعدادها للفعل السياسي، حتى دون أن تجد طلائع ثورية تعبر عن أهدافها ومصالحها، وتنظم حركتها وتستقطب طاقاتها. وثالثها أن برنامج الرجعية لا يرضى بأقل من الصلح مع العدو والاستسلام للامبريالية والتخلي عن المصالح القومية المشروعة للامة العربية، التي قدمت الجماهير من اجلها تضحيات لا تعد ولا تحصى.

هذه الحركة المعاكسة، وان كانت لا تجد حتى الان تعبيرات سياسية منظمة تتكافأ معها تماما، فانها التربة الخصبة لنمو وتجذير الحركة التقدمية العربية حتى ترتفع الى مستوى هذه التعبيرات. ولعله من المفيد التذكير في هذا السياق أن الرجعية تبذل قصارى جهدها لتفتيت هذه الجماهير وتفكيكها، واخراجها خارج ساحة الفعل السياسي، تمهيدا لاخراجها خارج ساحة السياسة برمتها، ووسيلتها الى ذلك هي القمع المادى والمعنوى والسياسي والايديولوجي. ومع أن هذه العملية السلطوية تحقق بعض النجاحات هنا أو هناك، فانه محكوم عليها بأن تعطي نتائج مضادة للسلطات التي تعمل لها شريطة أن تحسن الاحزاب والمنظمات والقوى السياسية العمل وسط الجماهير. ولقد اثبتت التجربة الواقعية خلال السنوات المنصرمة أن المجتمع العربي ينشطر الى شطرين: غني يصعد الى فوق، حيث يصبح سندا للسلطة، وفقير يمثل اكثرية الشعب الساحقة ينزل الى تحت ليشكل، موضوعيا، مادة متفجرة خطيرة وقابلة للاشتعال. هذه العملية الموضوعية، ذات الاساس الاقتصادى، تتزاول مع اجتذاب الجماهير الى ساحة السياسة حيث تحل قضايا حلا يتعارض مع مصالحها، أو لاتحل أبدا.

وعلى كل حال، فان ظاهرة الحركة التحتية المعاكسة للتراجع الفوقي، أى على صعيد السلطة، هي حتى الان، وفي غالبية الاقطار العربية، ظاهرة موضوعية لم تعبر بعد عن نفسها تعبيرا سياسيا نوعيا، ولم تجد بعد التنظيم القادر على استقطابها وتطويرها وتجذيرها، لكنها كأساس موضوعي، التربة التي ستنمو فيها التنظيمات الطليعية المستقبلية. هذه الجماهير، بحركتها النامية هي اذن رأس مال الحركة الثورية العربية الاول، وهي ليست كذلك بوصفها موضوعا للفعل السياسي وحسب، بل وبوصفها القوة الفاعلة والحاسمة على الصعيد الساسي أيضا وقبل كل شيء. ولا شك أن هذه الجماهير هي مراهنتنا الاولى والاهم. هذا أولا. من ناحية ثانية نلاحظ ظاهرة أخرى هي عملية الغربلة والفرز الواسعة والتي تحصل على صعيد السلطة نفسها، وتعتبر خطرا على السلطة ذاتها.

ان أساس هذه الغربلة متعدد الوجوه، فهناك وجه سياسي، وآخر اقتصادى، وثالث اجتماعي لها. وعلى سبيل المثال فان قسما كبيرا من ضباط وجنود دول الارتداد لا زالوا يمثلون خطرا على دول الارتداد ذاتها، بسبب منبتهم الاجتماعي أولا، وعجز السلطة عن ادخالهم في

الطبقة المميزة ثانيا، وتربيتهم السياسية المعادية للامبريالية ثالثا. كما أن الاحزاب المتواجدة في هذه البلدان لها ماض معين في النضال ضد النفوذ الخارجي والرجعية والصهيونية، كما أن قاعدتها في غالبيتها من الفئات الشعبية الفقيرة. وهي تشهد اليوم جملة من الصراعات والتناقضات الداخلية حتى يخال من ينظر اليها أن كلا منها يتكون من مجموعة أحزاب منضوية تحت لواء حزب واحد، فهي متقاتلة متناحرة، متصارعة ومتعادية.

ان الغربلة التي تحصل على صعيد السلطة وأدواتها، وهي شكل من أشكال تآكل السلطة، وليس شكلا من أشكال تعزيزها، كما أنها تفتح الباب لكل أنواع المفاجآت السياسية، مع العلم بأن المفاجآت شيء، وانتظار خلاص المجتمع على يدها شيء آخر، شيء وهمي ان لم يكن خطيرا وناحرا...

أما على صعيد القوى والاحزاب السياسية المعارضة الموجودة في هذا القطر أو ذاك، فهناك أيضا ظاهرة الغرز والغربلة التي كادت تكون ظاهرة عامة في مجموع الوطن الكبير، والتي جعلت هذه القوى تشهد عملية استقطاب واسع حول قطبين، في واحد منهما غالبية قواعده من المناضلين الصامدين، وفي قطبها الاخر غالبية قياداته مع عدد من كوادرها الوسطى وعدد قليل من قواعدها، وفيما بينهما هوة ايديولوجية وسياسية شاسعة، ما بين توجه قيادي يتعايش ويزكي ويبرر الاوضاع القائمة، وتوجيه وممارسة قاعدية شعبية تسعى للتغيير والنهوض الثوري.

ومن جهة أخرى، شرعت بعض أنظمة الرجعية التقليدية ــ ومن بينها المغرب والسعودية ــ في ايجاد واجهة برلمانية شكلية للتغطية عن جوهر حكمها المطلق والانسجام مع متطلبات حماتها الامبرياليين. الا أن هذه الواجهة الشكلية نفسها، يمكن أن تدخل الرجعية التقليدية في تناقض مع نفسها، أي مع طبقتها، بحيث يدخل الاطار الاجتماعي الذي اختارته لنفسها في تناقضات داخلية ما بين تقليدي وعصري، اقطاعي وبورجوازي ...الخ

الامر الثالث الذي يلفت النظر في اللوحة السياسية العربية الراهنة هو نشوء وظهور قوى سياسية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار أنها ترث ثورة عربية فاشلة، أو فلنقل حركة ثورية كابية، وأنها يجب أن تنطلق من حيث وصلت هذه الحركة، وتستفيد من سائر نقاط ضعفها وقوتها، وتتفادى مآلبها وأخطاءها. هذه القوى تدرك أنها في مواجهة مرحلة جديدة من الواقع السياسي العربي تحتاج لاعادة النظر في وعي وممارسات من سبقها من القوى، وهي تدرك أن مجابهة هذه المرحلة الجديدة لن تكون مجدية، ان حدثت بالاساليب والعقلية السابقة، التي لم تر الا الفشل ولم تعرف كيف ترده. فضلا عن هذه القوى الوليدة فان هناك قوى جماهيرية قائمة في هذا القطر العربي أو ذاك تتطلع الى التصدي للمرحلة الراهنة من خلال دراسة تجربتها السابقة والاستفادة من دروسها، نجاحات كانت أم اخفاقات، ومع أن هذه القوى تنشأ وتتعلم في خضم الصراع، فانها تتطور وتتقدم، لان شروط نشوئها وتعلمها تحتم عليها الخوض في خضم هذا الصراع.

ان الثورة المضادة العربية تدخل مرحلة جديدة، وكذلك تفعل الحركة الثورية العربية بكل ظلالها وصنوفها. ومع أن مواقع الثورة المضادة هي الافضل، فان مواقع الحركة الثورية ليس ميؤوسا منها، بل هي قابلة للتحسن بسرعة، بسبب وضع الجماهير وحالة السلطات الحاكمة نفسها. واذا كانت الثورة المضادة تتم الان على مستوى أرقى وأعلى من الثورة المضادة التي سبقتها، فان الحركة الثورية يجب أن تتم بدورها على مستوى أرقى وأعلى من الحركة التي سبقتها، وآلت الى الفشل، وهي لن تصل الى هذا المستوى، ان لم تكن قادرة على التصدي للثورة المضادة على كل المستويات والاصعدة: قومية كانت أم قطرية، سياسية كانت أم اجتماعية. واذا كان تشرذم الحركة الوطنية في السابق هو أحد أسباب ضعفها، فان نضالها المشترك على الصعيدين القومي والقطري سيكون عاملا من عوامل نموها المستقبلي، وسببا من أسباب تحول ميزان القوى لصالحها بسرعة.

لقد اعتبرنا في هذه الملاحظات نقاط ضعف الرجعية، نقاط قوة الحركة الثورية المعاكسة، فمتى نستطيع الحديث عن نقاط قوة للحركة الثورية تنبع من ذاتها، وليس من ضعف خصومها؟ تلك مسألة عملية نضالية تتوقف على سلوك والتزام كل واحد منا، وعلى استعداده للتضحية، لانه ما عاد ينقذ أمتنا المهددة بالاندثار السياسي الا الالتزام الثوري والكفاح والتضحية في سبيل نصرة قضايا جماهيرنا المصيرية. ■

كمال السامي

من أجل الوضوح ـ تتمة ـ

مسؤوليتها كامل القيادة الحزبية آنذاك وهي لا زالت رافضة لحد الان تقديم النقد الذاتي الجماعي بهذا الصدد، أو بالنسبة لتجارب غير حزبية ذات الامتدادات الخارجية المشبوهة والتي تورط فيها البعض حتى الاذان ... وهذا كله ليس كلاما مطلوقا في الهواء، ونحن مستعدون لتقديم الحجج والادلة "للفاهم" الذى لا يريد أن يفهم...

اذن، فما هو ذنب المناضلين القاعديين المخلصين الذين انضبطوا لما أقرته وخططت له قيادتهم، من تخطيطات سياسية وغير سياسية؟ وهل معالجة وضع خطير من هذا القبيل تقتضي المسؤولية في مواجهة الاخطاء والانصاف في تحديد المسؤولية، أم التنصل وتوجيه التهم للمناضلين القاعديين بعد كل الذى قدموه من تضحيات وقاسوه من محن؟

وقد يبدو وكأن هناك تناقض ما بين سلوك الاصلاحيين الرامن، بتخليهم عن التوجه التقدمي الاصيل، والتجائهم الى تزكية الاوضاع الراهنة والتعايش معها من اجل "التمازج" كذلك، وبين ما شاركوا فيه وخططوا له من مغامرات. بلى. ان هاتين الممارستين ليستا الا وجهان لنفس العملة. فاصلاح الاوضاع الراهنة وتزكيتها، لا يتناقض بالنسبة اليهم مع القفز على المغامرة كلما اتيحت الفرصة. وهنا يكمن تفسير التوجيه والاسبقيات التي اعطيت للعلاقات الخارجية للحزب، وهنا يكمن ايضا تفسير مقولة "اقرا ما بين السطور" التي يرد بها على كل من طرح التساؤل بالنسبة لجوهر التقرير الايديولوجي، وليس ظواهره وشعاراته. الاصلاح والمغامرة هما في نهاية المطاف المحورين الاساسيين في نهج وممارسة حفنة من "الاطر" التقنوقراطية الدخيلة على الحركة الاتحادية الشعبية. ولنا عودة الى الموضوع في احد الاعداد القادمة. ■

القمع والارهاب ـ تتمة ـ

الستينات وبداية السبعينات، فان ذلك لا يعني التخلي عن أساليب القمع والارهاب، بل فقط تدقيقها وتطوير فنيتها. فها هو يمارس أسلوب القمع الاقتصادى ـ الاجتماعي الذى يمس مئات المناضلين النقابيين ويوجه الضربة للحركة النقابية العمالية التي أثبتت قدرتها الكفاحية وصلابة عزيمتها، وها هي أجهزته تجهد في تطبيق تقنيات الكومبيوتر، والملفات، والاستنطاقات السياسية، الموازية للحوارات والانفتاحات في اتجاه "المعتدلين" و"المتعقلين".. التقنيات التي تم تلقينها لاقطاب الاجهزة المغربية من طرف "المعلمين" الامبرياليين، سعيا وراء اجهاض أى مد جماهيرى نضالي من شانه أن يهدد مصالح الرأسمال الاجنبي والرجعية المحلية.

ان أسلوب القمع الاجتماعي الاقتصادى الذى تم اختباره بالنسبة للحركة النقابية العمالية، قد راق النظام واعجبه، خاصة وانه يمس الحركة في الصميم، ولا يعود بردود فعل سياسية محلية ودولية، في نفس مستوى ما كانت تجلبه المحاكمات السياسية من تجند للرأى العام ومساندة وتضامن دوليين. ولذا فان النظام يريد الان تعميم هذا الاسلوب على كل القطاعات الاجتماعية وفي كل المرافق الاساسية كتجدد في استمرارية القمع الذى تسلط ويتسلط يوميا على الشعب المغربي في ظل الحكم المطلق القائم.

ان الاوضاع الصعبة والمحن التي يتعرض لها المناضلون الديموقراطيون، تقتضي منا جميعا الوقوف صفا واحدا في وجه الاستفزاز والارهاب، وتكتيل كل الجهود التي تستهدف ضرب واضعاف الحركة التقدمية المغربية ومنع الجماهير الشعبية من ابسط الحقوق الديموقراطية والانسانية. ■

السياسة الاقتصادية ـ تتمة ـ

المعادن الذى عانى من الركود والتقاعس، وقطاع البناء الذى كان ينجز ثلاثة أرباع أعماله في اطار تلبية الحاجيات العمومية والتي تم تقليصها بدعوى التقشف أيضا، وترتب عن ذلك أزمة في كل الصناعات التابعة للبناء ...الخ. أما الصناعات الكهربائية فلقد شهدت انخفاضا في أعمالها سنة ١٩٧٩، بنسبة ١٠ ٪، وتقف أمام آفاق سوداء بالنسبة لسنة ١٩٨٠، كما ترتب عن انخفاض القدرة الشرائية لاوسع الجماهير، عجز اضافي بالنسبة للصناعات الغذائية. أما قطاع السياحة الذى أعطته باستمرار السياسة اللاشعبية الرسمية الاسبقية، فلقد سجل في النصف الاخير من سنة ١٩٧٩، انخفاضا في عدد السواح بنسبة ٢٢ ٪ ٠٠٠.

ونتج عن تقليص الواردات واقتصارها على قطع الغيار وبعض المواد المصنعة فقط، تهديد بانقراض المخزونات.

وهكذا تشهد السوق الداخلية تقاعسا عاما، كتجسيد لاستفحال الازمة الاقتصادية. واذا ما أخذنا كمثال على ذلك مبيعات السيارات التي تعتبر مقياسا للنشاط الاقتصادى، فاننا نجدها قد انخفضت بمعدل ٢٠ ٪ ٠٠

ان مجمل هذه المعطيات الملموسة لتوضح لوحدها مدى تناقض السياسة الاقتصادية اللاشعبية مع نفسها، ومدى بطلان ادعاءات النظام في "التنمية" و"التطور"، في حين أن جوهر السياسة نفسه ـ القائم على التبعية للرأسمال الاجنبي والاستغلال الداخلي الفاحش ـ هو مصدر الازمة ومحركها وأن على ازاحته يتوقف تحرير اقتصادنا الوطني من كل الاغلال، والنهوض به نحو التنمية والتقدم. ■

افغانستان: الثورة المضادة

تواصل اجهزة الاعلام الرجعية عبر العالم حملتها المسعورة ضد الثورة الافغانية بكيفية لم يسبق لها مثيل منذ عهد الحرب الباردة السيئة الذكر. ومعلوم ان هذه الاجهزة الاعلامية لم تحرك ساكنا اثناء التدخلات السافرة للامبريالية الامريكية في شؤون الشعب الفيتنامي وغيره من الشعوب المناضلة.

لماذا بالضبط هذه الدعاية؟ ولمذا التلويح بخطر الحرب العالمية واستعمال السلاح الاقتصادى ضد الاتحاد السوفياتي والتهديد بمقاطعة الالعاب الاولمبية المزمع عقدها في الصيف القادم بالعاصمة السوفياتية، موسكو؟

الحقيقة ان هذه الحملة المدبرة من طرف المراكز الامبريالية المدعومة من طرف المنظمات واجهزة الاعلام الرجعية، تستهدف من بين ما تستهدفه:

اولا: استعمال احداث افغانستان مطية لتنفيذ مخططات عدوانية تم تدبيرها سنوات من قبل من طرف الامبريالية من اجل الاحتفاظ بمكانتها في المنطقة خاصة بعد فقدان احد مراكزها الاساسية في ايران.

ثانيا: التغطية على دور الامبريالية في محاولاتها اليائسة لقلب النظام الافغاني بعد ثورة الربيع سنة ١٩٧٨.

ثالثا: تحويل انظار الرأى العام عن الاوضاع المتدهورة التي خلفتها ولا تزال الازمة الرأسمالية العالمية.

رابعا: ان هذه الحملة الهستيرية لا تخلو من الاعتبارات الانتخابية بالنسبة للرئيس الامريكي الذى اصبح عاجزا على مواجهة الاوضاع الداخلية وهو يحاول يائسا الاستنجاد بالعوامل الخارجية لكسب الانتخابات.

هكذا يتضح أن استغلال الاحداث في افغانستان في هذه الظروف بالضبط لا يعدو ان يكون الا استعراضا للعضلات من طرف الامبريالية التي تجتاز ازمة خانقة وتواجه مدا تحرريا عارما الحقها هزائم هامة في الفترة الاخيرة.

لقد شهدت افغانستان في ربيع ٧٨ ثورة ناجحة حملت معها آفاقا مبشرة بالنسبة للكادحين الذين ظلوا تحت وطاة الاقطاع والرجعية منذ زمن طويل. ان هذا التغيير الجذرى لم يكن ليرضي الاوساط الامبريالية مما دفعها الى تكتيل الجهود مع الرجعية المحلية للنيل من هذه الثورة.

منذ ذلك الوقت اصبح التراب الباكستاني المجاور للحدود الافغانية مركزا للثورة المضادة، حيث قامت المخابرات المركزية الامريكية بانشاء عشرات القواعد والمخيمات لتدريب العناصر الرجعية التي جردتها الثورة الافغانية من امتيازاتها الطبقية السابقة. وحظيت الثورة المضادة بتاطير الخبراء الامريكيين والباكستانيين والمصريين والصينيين. كما حظيت بالدعم المادى للنظام السعودى الذى لا يتردد في مناهضة المد التحررى باسم "التضامن الاسلامي". لكن الواضح ان جوهر الصراع ليس بين المسلمين وغير المسلمين، بقدر ما هو دائر بين قوى التحرر من جهة والقوى الرجعية التي تسعى الى اخضاع الشعب الافغاني من جهة اخرى.

ومرة اخرى تلتقي الولايات المتحدة والصين في خندق واحد لتغذية الثورة المضادة بالاطر والاسلحة ومرة اخرى كذلك يصطف النظام المغربي وراء اسياده الامبرياليين للمساهمة في هذه الحملة الواسعة، كما يقف نظام السادات الخائن نفس الموقف تطبيقا لتعليمات الامبريالية وضمن استراتيجيتها العدوانية. لكن هذه التحالفات التي اظهرت عدم فعاليتها في الماضي سوف لن تتعدى النتائج الحقيرة التي اسفرت عليها التحالفات السابقة التي ارادت جعل المنطقة كلها تحت سيطرة الامبريالية.

ان المساعدات المالية والعسكرية التي اصبحت تتوافد على باكستان من مختلف الجهات: دول الحلف الاطلسي، العربية السعودية، الولايات المتحدة، اليابان، الصين... تريد ان تجعل من هذا البلد راس الرمح للاستراتيجية الامبريالية في المنطقة بعد فقدان ايران الذى كان يلعب هذا الدور في الماضي. هكذا يتضح أن افغانستان ليس الا حلقة من الحلقات المستهدفة في اطار هذه الاستراتيجية العدوانية. وبدون شك ان انحراف نظام حفيظالله امين كان عاملا مساعدا في نمو المد الرجعي داخل البلاد، وسهل موضوعيا عملية التخريب التي دشنتها الامبريالية واعوانها منذ ربيع ١٩٧٩ مما جعل الاتحاد السوفياتي امام خيارين: آما موقف المتفرج وما يحمله من انعكاسات سلبية على مستقبل افغانستان وامن الاتحاد السوفياتي واما التدخل العسكرى المباشر لمواجهة الخطر الاجنبي والمد الرجعي المتنامي.

ان الكل يعلم ان البند ٥١ من ميثاق الامم المتحدة استعمل في بعض الاحيان مطية لابادة شعب بكامله وتدمير بلاده تدميرا كليا، فالتدخل الامبريالي في شؤون الشعب الفيتنامي ونتائجه لا زالت راسخة في الاذهان. لكن لا يجب ان ننخدع بخصوص احداث افغانستان، لا يجب أن نلتقي مع الامبرياليين والرجعيين في نفس الخندق لان المسالة الافغانية لم تبتدئ بالتدخل السوفياتي بل المسؤولية الاساسية تتحملها الاوساط الامبريالية التي دشنت المسلسل بتدخلاتها المتكررة في شؤون الشعب الافغاني. ان الامبريالية الامريكية وحلفاءها هم المهددون الحقيقيون للامن في المنطقة وللسلام في العالم.

انطلاقا من كل هذه الحقائق يجب الوقوف بكل حزم الى جانب الشعب الافغاني وقواه الثورية، ضد اعدائه في الداخل والخارج، ونحن واثقون من ان جميع المحاولات التي تستهدف النيل من الثورة الافغانية ومكتسباتها سوف تكلل بالفشل لا محالة. ■

مجلة "الدستور"

... "يقول المدافعون عن تسليح المغرب وهم في غالبهم ينتمون الى أوساط المجتمع الصناعي، العسكرى، ويعكسون بعض وجهات نظر مستشار الامن القومي، زبيغنيو بريجنسكي:

... ان المغرب بوصفه أحد ركائز السياسة الامريكية في المنطقة يعيش أزمة حقيقية. فبرغم الالتفاف السياسي الواسع حول نظام الملك الحسن الثاني، والذى يشمل الشيوعيين المغاربة أنفسهم، فالوضع الاقتصادى في غاية التدهور، اذ أن كلفة الحرب في الصحراء تبلغ مليون دولار يوميا، والانفاق على التسليح يبلغ ٣٠ ٪ من الميزانية، وانخفاض الاسعار العالمية للفوسفات، الذى هو مادة التصدير الاولى في المغرب، يقصم ظهر الاقتصاد المغربي.

واستطرادا، فسقوط النظام المغربي يعني استراتيجيا سقوط احدى أهم ركائز سياسة كامب ديفيد في الشرق الاوسط. وبهذا المعنى فدعم النظام المغربي هو موقف استراتيجي اقليمي يمكن البرهنة عليه بالمعطيات التالية:

ـ هناك علاقات وثيقة جدا بين واشنطن والرباط منذ ١٨ سنة، أى منذ صعود الحسن الثاني الى العرش بعد وفاة والده محمد الخامس.

ـ حتى الستينات كان للولايات المتحدة قواعد جوية في المغرب .. ولا زالت تحافظ حتى الان على بعثة عسكرية هناك.

ـ بلغت المعونات العسكرية الامريكية للمغرب ٤٥ مليون دولار في العام ١٩٧٩. من هنا يمكن تفسير الضغط الذى مارسه "الصقور" على الادارة الامريكية لجعل واشنطن ترسل الى الرباط سفيرا وصف بالسفير "غير عادى" هو انجيار بيدل ديول الذى استدعي من التقاعد ليتوجه الى المملكة المغربية، وذلك كتعويض عن سوء التفاهم السابق بين واشنطن والرباط والذى أدى بالاخيرة الى طلب نقل السفير الامريكي ريتشارد باركر." ■

مجلة "الرسالة" الكويتية

... "هل للرئيس السادات دور في رفع حضر شحنات الاسلحة الامركية الى المغرب ؟".

"لقد طرح هذا السؤال من خلال التحذير الذى وجهه ياسر عرفات الى الملوك والرؤساء العرب بانه ما لم تعالج قضية الصحراء بشكل ايجابي، فان ثمة خطرا حقيقيا في أن تفقد المجموعة العربية المعارضة لسياسة السادات وكامب دفيد تضامن المغرب معها.

وفي الواقع، فانه منذ شهر نيسان (أبريل) الماضي عندما اعلن الرئيس السادات لاول مرة بصورة علنية " أن الجيش المصرى على استعداد للتدخل ضد بؤر التخريب في افريقيا والشرق الاوسط" حاول الرئيس المصرى أن يلعب دور الشرطي في المنطقة اكثر من مرة ولكن دون جدوى ..

المحاولة الاولى جرت في سلطنة عمان ضد اليمن الجنوبي وثورة ظفار .. والمحاولة الثانية جرت في اليمن الشمالي ضد اليمن الجنوبي، والمحاولة الثالثة جرت في الصومال ضد الحبشة، والمحاولة الرابعة جرت في البحرين ضد ايران. اما المحاولة الخامسة فانها تجرى في المغرب.

... "ان أهداف السادات من تصعيد الازمة ضد الرئيسين القذافي والشادلي بن جديد ليست مرتبطة بالضرورة بأزمة الصحراء. الا انه من مصلحة السادات أن تستمر أزمة الصحراء، وأن تزداد تعقيدا حتى تشتد حاجة المغرب الى مساعداته العسكرية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك، حتى تتوافر لديه الاسباب والمبررات "للتدخل ضد بؤر التخريب في افريقيا والشرق الاوسط" .. ■

جريدة "السياسة" الكويتية

... عندما كانت الصحراء تحت الاحتلال الاسباني لم تتطوع أية دولة بتدريب رجال الصحراء على الحرب، ولم يحصلوا على بندقية واحدة ولم يثوروا، وعندما استعادتها المغرب، ثار من اسموا أنفسهم بالصحراويين من خارج الصحراء وليس من داخلها، وحصلوا على الاسلحة الخفيفة والثقيلة، لقتال من أسموهم بالمحتلين الجدد. ■

مجلة "الكفاح العربي"

"بلغ عدد اليهود الذين عادوا من اسرائيل الى المغرب خلال الاشهر الاخيرة نحو الف مهاجر عائد. صرح عدد منهم بانه "لولا الازمة الاقتصادية التي يعاني منها المغرب، لكان رقم العائدين اكبر" .. ■

النظام المغربي: دركيّ دائم الأستعداد

لم تفت النظام المغربي الفرصة، مرة أخرى، واستغلالا للاحداث التي شهدتها تونس مؤخرا، لوضع نفسه تحت رهن اشارة القوات الامبريالية من أجل التدخل السافر في شؤون بلد عربي افريقي، والمساهمة عسكريا، ولو بشكل رمزي، في هذا التدخل.

هكذا، وبعد ما قام به من دور وسيط ونشيط، في نسج خيوط المؤامرة ضد الشعب الفلسطيني والامة العربية، خدمة لمصالح الصهيونية والاستعمار الجديد، وبعد تدخلاته العسكرية المتكررة في زايير على الخصوص، كانت أحداث تونس فرصة أخرى، لم يضيّعها، من اجل اثبات حسن السلوك، وتثبيت الدور المنوط به كدركي "عربي افريقي".

ان ما جرى او ما يجرى في تونس، يهم الشعب التونسي بالدرجة الاولى، ويطرح على قواه الوطنية والتقدمية، قبل غيرها، التقييم الموضوعي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما يترتب عنها من نضالات وصراعات.

ونحن اذ نشجب وندين تدخلات الامبريالية والرجعية في شؤون الشعوب، فاننا نعتبر الشعب التونسي شعبا راشدا، قادرا على مواصلة نضاله الدؤوب من أجل تحرير تونس من التبعية وهيمنة الاستعمار الجديد وعميلته الرجعية المتمثلة في النظام البورقيبي، وتمكين هذا البلد الشقيق من سيادته الوطنية واختياراته القومية والتقدمية.■

في أعقاب المؤتمر العاشر

تعرف تونس وخاصة بعد المؤتمر العاشر للحزب الحاكم، صراعات سياسية وفي عدة اتجاهات.

فبعد انتهاء المؤتمر الذى كانت نتائجه ضربة لاتباع محمد الصياح مدير الحزب، حيث كاد هذا الاخير أن يفقد موقعه في اللجنة المركزية وبالتالي في الديوان السياسي للحزب، لولا الدعم الرئيسي والشخصي له من طرف الحبيب بورقيبة، بدات عملية الغربلة في صفوف الحزب ومؤسسات الدولة. وقد تم اقصاء عبدالله فرحات الذى ترأس جلسات المؤتمر عن مهامه في الديوان السياسي وتجميد نشاطه واعفائه من مهام وزير الدفاع.

وحسب بعض التقديرات، يشاع أن هذه التطورات قد جاءت على اثر انكشاف محاولة انقلاب كان يعده فرحات بتحالف مع عدة تيارات داخل النظام وخارجه، وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية، وذلك في اطار التنافس مع النفوذ والتوجه الفرنسي في السياسة التونسية.

أما الانتخابات النيابية فقد عرفت هي بدورها صراعا حادا بين أجنحة الحزب الحاكم وتياراته كان من نتائجها أن بادر النظام الى اقصاء عدد كبير من عمال الاقاليم، بدعوى معارضة محمد الصياح وأنصاره.

وفي هذا الجو العام الذى تحتد فيه الازمة الداخلية لنظام حكمت عليه الجماهير بالفشل تصاعدت تحركات عدة تيارات سياسية أبرزها التنظيمات الدينية، مما جعل وسائل الاعلام الحكومية مجتمعة ـ تلفزة، اذاعة، صحافة ـ، تقوم بشن حملة مركزة ضد استعمال واقحام الدين في القضايا السياسية.

وعلى صعيد الحزب تولى محمد الصياح، مدير الحزب، تنظيم عدة لقاءات مع كوادر الحزب في المقاطعات والاقاليم، لتعبئة هذه الكوادر ضد ما أسماه بالاتجاه الفوضوى للجماعات الاسلامية والتنظيمات اليسارية، وسابقا كان الصياح يصف

← ←

التنظيمات الاشتراكية بأن لها أفكار مستوردة لا تتماشى والاصالة التونسية، وهو اليوم يصف الجماعات الاسلامية بأن لها أفكار مستوردة لا تتماشى ايضا والاصالة التونسية.

وبهذا تكون "الاصالة التونسية" في نظر مدير الحزب، خارج الاشتراكية والتي هي يافطة الحزب، وخارج الاسلام الذى هو دين الدولة.

وقد وصف هذه الاتجاهات والتنظيمات بانها خطر على المجتمع التونسي وتهدد أمن البلاد الداخلي، وسياسة الحكم في السلم الاجتماعي. وفي هذا الصدد وجهت جريدة الحزب الحاكم ـ لاكسيون ـ عدة تحذيرات لنفس التنظيمات وخصوصا لتلك التيارات الاسلامية والتي وصفتها بالاتجاه المتحجر والمستورد. ■

تونسة القضايا والجامعة العربية بدل تعريب تونس

كان من المفترض أو المؤمل بعد نقل مقر الجامعة العربية الى تونس أن "تتململ" المواقف الرسمية والحكومية للبلد المضيف باتجاه الصف العربي في حده الادنى على الاقل، اكراما لواجبات الضيافة، وللشعور العربي الذى هزته المواقف الساداتية باتجاه الصهيونية. غير أن الذى حصل هو تونسة مجمل القضايا العربية.

فعند انعقاد المؤتمر العاشر، وفي جلسة الافتتاح، لم يفت الرئيس الحبيب بورقيبة أن يذكر بمواقفه لسنة ١٩٦٤ والتي دعى فيها العرب الى التفاوض مع الكيان الصهيوني على أساس قرارات الامم المتحدة لسنة ١٩٤٧ والتباهي بتلك الدعوة على أساس انها كانت متبصرة واستراتيجية وحنكة سياسية.

واذا كانت الشعوب لا تنسى، على عكس حكامها المستبدين فان الشعب العربي الذى حكم على تلك التصريحات وصنفها في خانة المؤمرات التي تحاك ضده، لا زال عند مواقفه تلك.

والجدير بالذكر أن تلك التصريحات في جوهرها كانت موجهة بالاساس ضد المد التحررى الذى كان يتبلور ويتصاعد في منطقة الشرق العربي، ولم تكن ابدا اجتهادا لحل القضية الفلسطينية.

وعند انتهاء المؤتمر العاشر اخذ الامين العام لجامعة الدول العربية على عاتقه مهمة التحرك لاخراج الجامعة العربية من الروتين السابق، فاستأجر طائرة خاصة لتنقلاته باتجاه أوربا وامريكا. وجوهر ما سوف يحمله في هذا التحرك هو طرح وجهة النظر العربية لمسالة الاعتراف الاسرائيلي بالمقاومة الفلسطينية واعتراف المقاومة باسرائيل.

وفي هذا السياق جاء التصريح الصحفي للامين العام للجامعة حيث قال: "ان الرئيس السادات قد قام بجهد كبير وشجاع ويجب ان نشيد بهذا الجهد الكبير الذى كان له أثر واسع على الراى العام العربي والدولي". وعموما فان الشعوب العربية وقواها التقدمية لم تكن تطمع يوما ما، لا من مؤتمرات القمة ولا من الجامعة العربية أن تحل شيئا من قضاياها المصيرية. ولكن على الاقل أن تستحيي هذه الجهات الرسمية ...

فهل تعود الجامعة العربية الى سابق عهدها وتنحشر في روتينها فتريح وتستريح ؟؟ ■

الإختيار الثوري

•

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الأشتراك السنوي
30 ف.ف او مايعادله

الحساب البريدي
C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

كلمة العدد

يلاحظ قراءنا الاعزاء، تحولا في محتوى الجريدة وشكلها... والتحول في المحتوى ـ وهو الاساس ـ نعتبره خطوة انتقالية في تأدية المهمة التي طرحتها الجريدة على عاتقها. فطوال المرحلة السابقة، كان الاهتمام الاساسي هو ابداء الرأى حول القضايا السياسية الرئيسية التي تواجهها البلاد، وفتح الحوار داخل الحركة الاتحادية خصوصا، والحركة التقدمية عموما، حول القضايا الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية التي تهم كفاح شعبنا من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية. وذلك دون اهمال الجانب الاخبارى الذى يهم قراءنا داخل الوطن وفي المهجر كذلك.

أما المرحلة الراهنة، كاستمرار للمرحلة السابقة، فلقد أصبحت تطرح حاجيات أوسع وأدق. لقد أصبح الصراع العالمي مع الامبريالية يؤثر مباشرة وبسرعة على قضايانا الوطنية، أكثر من أى وقت مضى ـ نتيجة التمركز الامبريالي العالمي المضطرد ـ وأضحت القضايا القومية ترتبط، بل وتندمج عضويا، بكل قضايا المناضل المغربي، وأصبح هذا الاخير بالتالي متعطشا أكثر فأكثر لمعطيات الصراع الدولي والقومي مع أعدائنا التاريخيين: الامبريالية وحليفتها الرجعية المحلية. خاصة وأن أجهزة الاعلام الرجعية تضرب الطوق على كل ما يمس مصالحها من قريب أو بعيد، أو تعمل قصدا ـ وعبثا ـ على تشويه الحقائق وتوجيه الاخبار والتحاليل بما فيه خدمة للاستراتيجية الرجعية.

واضافة الى ذلك، يلمس كل واحد منا الضرورة الملحة في دعم وتنمية الحوار الفكرى والايديولوجي، الوحيد الكفيل باعطاء نضالنا الوطني والقومي أبعاده واطاره السليم، والكفيل أيضا بتسليحنا، تسليحا ايديولوجيا عتيدا، ضد محاولات التمييع والدس والتلغيم، التي لا تكف عنها البورجوازية، وأذنابها الصغار والمتوسطين، كمحاولات يائسة للانحراف بالفكر العربي الملتزم نحو مغامرات التبعية، والخضوع لافرازات الفكر البورجوازى تحت مختلف التغطيات والتلاوين.

ونحن لا ندعي أننا سنجيب على كل هذه القضايا والاهتمامات ـ عندما نطرح انتقال الجريدة من طور تحليلي اخبارى، الى طور دراسي تحليلي ـ كما أننا واعون أننا لم نحقق المعجزات خلال الفترة السابقة، وأننا تركنا العديد من الهفوات والثغرات... انها فقط مساهمتنا المتواضعة في تقديم الفكر التقدمي المغربي والعربي.■